

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإِسبوعي

(630)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

عبدالرحمن عربي المغربي

لا شك أن كل المبادرات المجتمعية والتي تسعى لإدخال البهجة والفرح إلى قلوب الأيتام خاصة في شهر رمضان المبارك تستحق الإشادة. والمملكة العربية السعودية سباقة ورائدة في رعايتها للأيتام من جميع النواحي النفسية والاجتماعية والصحية والتعليمية إضافة لتوفير بيئة ملائمة لهم تساهم في بناء الفرد حتى يكونوا أعضاء فاعلين يساهمون في بناء وطنهم، فهناك الدور الاجتماعية ودور التربية والمؤسسات النموذجية التي ترعى هذه الفئات وتقدم الرعاية لهم على مختلف أعمارهم.

والمبادرة الرائعة التي قامت بها الأستاذة فاطمة السليمانى المدربة المعتمدة عضو مركز سمو الفكر للاستشارات لمشاركة الأيتام البهجة وإدخال السرور على نفوسهم بمشاركة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمحاضرة جده تستحق التقدير، فالجميع شريك في هذه المبادرات الإنسانية التي نسعى لها جميعنا.

قول الأخوان النفسية فاطمة السليمانى: «إن هذه المبادرة التي تم الإعداد لها منذ وقت مبكر وبالتنسيق مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لحفل إفطار الأيتام تأتي ضمن مبادرات الجميع وبأن آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول ﷺ جميعها تحثنا على الاهتمام باليتيم، ولذلك لا بد أن نعامل اليتيم برفق وهذا ما حثنا عليه الدين الإسلامي، وكلنا يتذكر حديث الرسول ﷺ (أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا - وأشار بالسبابة والوسطى).»-

عندما نتحد الأهداف السامية من أجل رسم الابتسامة على ثغر الأيتام فإن نفوس من اجتمعوا للاحتفاء بهم عبقّت بالحب والأصالة، كستهم الطيبة، وسكنتهم المروءة والبذل والعطاء، بهدف مشاركتهم، بكل كلمات الشكر.. شكرًا لكل من أخذ بأيدي أيتامنا إلى منصات الفرح وأطلق في فضائهم الفراشات الملونة وفتح لأحلامهم نوافذ الأمل.

*رسالة:

شهر رمضان مساحة شاسعة لمشاريع الخير التي تثمر حقائق الياسمين فتعطر قلوبنا بالرضا.

بعد موافقة «الشورى».. «عكاظ» تنشر تفاصيل مشروع النظام «مكافحة التحرش».. عقوبات مغلظة لممارسته بمكان العمل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 رمضان 1439 هـ - 29 مايو 2018
<https://www.okaz.com.sa/article/1644864>

A

فاطمة آل ديبس (الدمام_@fatimah_a_d)

* التأكيد على سرية المعلومات وهوية المجني عليه

* يعاقب كل من قدم بلاغا كيديا بالعقوبة المقررة للجريمة

حصلت «عكاظ» على نسخة من نظام التحرش، الذي وافق عليه مجلس الشورى أمس (الاثنين) بأغلبية 84 صوتا، واستقر النظام على تعريف التحرش الذي تطبق عليه العقوبات الواردة في النظام بأنه كل قول أو فعل أو إشارة ذات مدلول جنسي تصدر من شخص تجاه أي شخص آخر يمس جسده أو عرضه أو يחדش حياته بأي وسيلة كانت، بما في ذلك التقنية الحديثة، وشدد النظام على تغليظ العقوبة إذا وقعت في أماكن الحوادث أو العمل. وينص النظام على معاقبة المتحرش بالسجن لمدة تصل إلى سنتين وبغرامة تصل إلى 100 ألف أو بإحدى هاتين العقوبتين، لكل من ارتكب جريمة التحرش دون الإخلال بأي عقوبة أشد تقرر عليها أحكام الشريعة الإسلامية أو عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر.

و تصل العقوبة إلى خمسة أعوام وغرامة 300 ألف عند العودة للجريمة، أو في حال إذا كانت ضد طفل أو شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو إذا كان للجاني سلطة مباشرة على المجني عليه، أو إذا وقعت الجريمة في مكان عمل أو دراسة أو إيواء أو رعاية، أو إذا كان الجاني والمجني من جنس واحد، وإذا كان المجني عليه فاقدا للوعي، وكذلك إذا وقعت الجريمة في وقت أزمات أو كوارث أو حوادث.

ويعاقب كل من حرض غيره أو اتفق معه أو ساعده بأي صورة كانت على ارتكاب التحرش بالعقوبة المقررة للجريمة، ويعاقب كل من شرع في جريمة التحرش بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى المقرر للعقوبة، فيما يعاقب كل من قدم بلاغا كيديا بتعرضه لها بالعقوبة المقررة للجريمة.

وتضمن نظام التحرش ثمانية مواد نصت المادة الثانية منه على الهدف من النظام وهو مكافحة جريمة التحرش والحيلولة دون وقوعها وتطبيق العقوبة على مرتكبيها وحماية المجني عليه وذلك صيانة لخصوصية الفرد وكرامته وحرية الشخصية التي كفلتها أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة.

وأكدت المادة الثالثة على أنه لا يحول تنازل المجني عليه أو عدم تقديم شكوى دون حق الجهات المختصة نظاما في اتخاذ ما تراه محققا للمصلحة العامة وذلك وفقا لأحكام نظام الإجراءات الجزائية والأنظمة الأخرى ذات الصلة، ولكل من اطلع على حالة تحرش إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ ما تراه.

وأوجب النظام على كل من يطلع بحكم عمله على معلومات عن أي من حالات التحرش بالمحافظة على سرية المعلومات، ولا يجوز الإفصاح عن هوية المجني عليه إلا في الحالات التي تستلزمها إجراءات الاستدلال أو التحقيق أو المحاكمة.

وأوجب النظام على الجهات المعنية في القطاع الحكومي والأهلي وضع التدابير اللازمة للوقاية من التحرش ومكافحته في إطار بيئة العمل على أن يشمل آلية تلقي الشكوى داخل الجهة، والإجراءات اللازمة للتأكد من صحة الشكوى وجديتها بما

حافظ على سريتها، ونشر التدابير اللازمة وتعريف منسوبي الجهات بها، حيث يجب على كل الجهات المعنية في

القطاعين الحكومي والأهلي مساءلة أي من منسوبيها تأديبيا في حالة مخالفته أيًا من الأحكام المنصوص عليها في نظام

التحرش، ولا تخل المساءلة التأديبية بحق المجني عليه في تقديم شكوى أمام الجهات المختصة.

الشعلان لـ«عكاظ»: النظام أغفل آلية التبليغ عن التحرش

عدت عضو مجلس الشورى الدكتور لطيفة الشعلان لـ«عكاظ» نظام مكافحة التحرش إضافة كبيرة ومهمة لتاريخ الأنظمة في المملكة، كونه يسد فراغا تشريعا كبيرا، مضيفة «أن النظام بمقارنته مع بعض القوانين المماثلة في الدول الأخرى يعتبر نظاما رادعا لأنه يسن عقوبات للتحرش قد تصل إلى السجن 5 سنوات، وغرامة قد تصل إلى 300 ألف ريال.»

وكان عدد من أعضاء المجلس منهم لطيفة الشعلان وناصر الموسى ومحمد العلي ومحمد النقادي وعطا السبيتي قدموا خلال جلسة الشورى أمس اقتراحات بتحسين النظام بإدخال بعض المواد والفقرات التي أغفلها النظام، وأغفلتها لجنة الشؤون الاجتماعية كذلك، التي أحيل إليها النظام لدراسته، ولكن اللجنة كما لاحظ عدد من الأعضاء في مداخلاتهم لم تضيف أي تحسينات سوى فقرة يتيمة تتعلق بتعريف موظفي الجهات المختلفة بتدابير مكافحة التحرش.

وذكرت الشعلان لـ«عكاظ» أنها من جهتها تقدمت في جلسة أمس «بعدد من الاقتراحات لتجويد النظام كإقرار مواد لحماية الشهود وحماية هوية المبلغ عن واقعة تحرش وإعفاء المبلغ حسن النية من عقوبة البلاغ الكيدي وتوفير الدعم الاجتماعي والنفسي لمن يطلبه من ضحايا التحرش، وضرورة التوعية بأحكام النظام من قبل هيئة حقوق الإنسان ووزارات العدل والإعلام والتعليم والعمل وأن يكون الإبلاغ عن واقعة تحرش لمن أطلع عليها إلزاميا وليس اختياريا. وأضافت الشعلان، أن النظام أغفل إدراج مادة مهمة عن الآلية المحددة للتبليغ عن التحرش، واستغربت عدم ملاحظة ذلك من اللجنة المختصة التي درست المشروع، مشيرة إلى أنها اقترحت إضافة مادة تنص على تولي جهات الضبط تلقي بلاغات التحرش واستكمال الإجراءات وفق نظام الإجراءات الجزائية.

وقالت الشعلان: إنه نظرا لطبيعة الاستعجال لصدور نظام التحرش الذي يشكل حاجة حقيقية، فلم يكن هناك متسع من الوقت لأخذ بعض الملاحظات المفيدة التي عرضها الأعضاء خلال جلسة أمس، وتم التصويت مباشرة. مستدركة بالقول «إن أي تعديلات قد تتم لاحقا ستكون حسب الآلية المتبعة التي تمنحها المادة ٢٣ من نظام عمل المجلس». ومضيفة «إن الرضا كبير بالموافقة على النظام وهذا أكثر قيمة من أي ملاحظات لنا مهما كانت قيمة».



"حقوق الإنسان" تدعو للتوعية بنظام مكافحة التحرش

المصدر: جريدة المدينة الخميس 15 رمضان 1439 هـ - 31 مايو 2018م

<http://www.al-madina.com/article/576158>

واس - الرياض

ثمنت هيئة حقوق الإنسان موافقة مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله- على نظام مكافحة جريمة التحرش، ودعت الهيئة إلى تصافر جهود الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها للتوعية بأحكام النظام والتحذير من أية ممارسات يطالها التجريم والعقاب وفقاً لأحكام، ونوهت الهيئة بأهمية صدور هذا النظام الهادف إلى مكافحة جريمة التحرش، والحيولة دون وقوعها، وتطبيق العقوبة على مرتكبيها، وحماية المجني عليه، وصيانة خصوصية الفرد وكرامته التي كفلتها أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة، وأكدت أهمية ما جاء في النظام بشأن قيام الجهات المعنية في القطاع الحكومي والقطاع الأهلي بوضع التدابير اللازمة لمنع التحرش ومكافحته في إطار بيئة العمل، وإلزامها بمساءلة أي من منسوبيها تأديبياً في حالة مخالفة أحكام نظام مكافحة جريمة التحرش، على ألا تخل المساءلة التأديبية بحق المجني عليه في التقدم بشكوى أمام الجهات المختصة نظاماً.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أهالي • عقيق الباحة" مطالبين بتدخل الإمارة: قصور كبير في الخدمات البلدية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 11 رمضان 1439 هـ - 27 مايو 2018م
<http://www.alhayat.com/article/4583001>

أبدى سكان في محافظة العقيق تضرهم من سوء صيانة شوارع المحافظة، إضافة إلى الإهمال في نظافة الاحياء وتراكم مخلفات المباني في بعض أرجاءها، بعد أن كانت البلدية «رائدة جداً» في أعمال النظافة، وفقاً للسكان. وقال محمد الغامدي، الذي يسكن في حي الحزم، إن «تراكم مخلفات المباني المجهولة المصدر والتأخر في رفعها يكاد يكون ظاهرة مزعجة للغاية، إضافة إلى سوء نظافة الطرقات وشوارع الأحياء، إذ تجد الأتربة والأوساخ على جانبي الطريق أو الشارع. وأوضح مسفر سعيد أن أكوام الأتربة غطت ملامح بعض شوارع الاحياء، مؤكداً أن البلدية والمجلس البلدي أطلقا مبادرة «عقيقنا يستحق أكثر»، وشملت تنظيف بعض الأحياء في المحافظة، وليس الكل، مبيناً أن هذه المبادرة أطلقت في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، أي مضى عليها أكثر من 5 أشهر، مضيفاً أن عمال النظافة اختفوا من العقيق منذ أشهر. وقال عبدالله الرفاعي إن «شوارع المحافظة فيها حفر أو كتل إسفلتية غير مستوية في كثير من الاحيان، تكون عميقة أو مرتفعة، وأحياناً تفاجأ بها في شوارع شبه سريعة ومستوية، ولا يمكنك تفادي الوقوع فيها، لأنك لو حاولت الانحراف عنها فربما تتسبب في حادث فتلجأ إلى أقل الخطرين وهو الوقوع في الحفرة مرغماً، ما يؤدي إلى أعطال في الأجزاء السفلية من السيارة مباشرة أو بشكل غير مباشر»، مضيفاً أن شوارع العقيق بدت لا تطاق. يذكر أن أهالي المحافظة وضعوا وسماء (هاشتاغاً): «بلدية العقيق خيبت آمال الاهالي»، وطالب وكيل إمارة منطقة الباحة الدكتور عقاب صقر اللويحي بعد أن تلقى توجيهاً من أمير منطقة الباحة، بالرفع عن أي قصور لأي إدارة، مؤكداً أنهم يعانون من قصور أداء بلدية العقيق



«الإسكان» تبدأ تفعيل سبع تقنيات حديثة لتنفيذ مشاريعها الحالية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 11 رمضان 1439 هـ - 27 مايو 2018م
<http://www.alriyadh.com/1684064>

الرياض - واس بدأت وزارة الإسكان تفعيل 7 تقنيات بناء حديثة لتنفيذ مشاريعها الحالية التي تتم بالشراكة مع القطاع الخاص، فيما تتواصل الجهود لجلب المزيد من التقنيات الأخرى للمشاريع المستقبلية التي تعتزم الوزارة تنفيذها خلال الفترة المقبلة، وسبق وأن أعلنت عنها ضمن برنامج "سكني". وكشف المتحدث الرسمي في وزارة الإسكان سيف بن سالم السويلم، عن البدء في تنفيذ عدداً من مشاريع الوزارة باستخدام تقنيات بناء حديثة تضمن الجودة العالية وتقديم الضمانات لجميع المستفيدين من تلك المشاريع، مشدداً على أنه لا تزال هناك جهود كبيرة للاستفادة من تقنيات أخرى، في المشاريع المستقبلية.

وأشار إلى أن معظم المشاريع الحالية للوزارة سيتم تنفيذها باستخدام 7 تقنيات بناء عالمية حديثة، مبيّناً أن تلك التقنيات تتضمن خمسة نماذج حديثة في مجال الهياكل هي نظام الخرسانة سابقة الصب المعزولة، والخرسانة الخلوية خفيفة الوزن، والقوالب الخرسانية المعزولة، والقوالب النفقية، والهياكل الحديدية الخفيفة، أما في مجال التركيبات فهناك نموذجين للوحدات مسبقة الصنع هما، وحدات الخرسانة الجاهزة، ووحدات جاهزة من الحديد الخفيف.

وأكد السويلم أن الوزارة تهدف إلى تبني أفضل الممارسات العالمية في مجال تقنيات البناء الحديثة وذلك لتحسين وتسريع طرق البناء في المملكة، حيث تتميز تلك التقنيات بتوفير نحو 30% من التكلفة النهائية للبناء، بالإضافة إلى المساعدة على إنجاز البناء بسرعة تعادل ثلاثة أضعاف الطرق التقليدية، مشدداً على أن استراتيجية الوزارة تركز على ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في السعر المناسب، والجودة العالية، وسرعة الإنجاز.

وبيّن السويلم أن الوزارة تحرص على الاستفادة من التجارب العالمية في تقنيات البناء الحديثة لتحقيق أهدافها بتوفير الوحدات السكنية التي يتم الإعلان عنها عبر برنامج "سكني" منتصف كل شهر، والالتزام بتنفيذها في الوقت المحدد وذلك لرفع نسبة التملك إلى 60% بحلول عام 2020م، لافتاً إلى أن استخدام وسائل البناء التقليدية في تشييد المنازل تستغرق زمناً طويلاً عند مقارنته بالتقنيات الحديثة، فيما يمكن اختصار ذلك الوقت من خلال الاستفادة من التطور المتسارع في هذا المجال.

وأضاف: "العديد من دول العالم المتقدمة شرعت في استخدام تلك التقنيات في بناء المنازل منذ زمن، حيث انتهت من استخدام الجيل الثالث من هذه التقنية، وهي في طريقها لتطوير الجيل الرابع من الصناعة أو ما يعرف بـ"إنترنت الأشياء"، فيما كان قطاع البناء في المملكة معتمداً على الطرق التقليدية أو تقنيات الجيل الأول التي تتم بطرق تقليدية"، مشدداً على أن الوزارة تسعى في الوقت ذاته إلى استقطاب الخبرات العالمية في هذا المجال، من خلال عقد الشراكات أو مساهمة شركات عالمية في تنفيذ المشاريع كما يحدث في مشروع تلال الغروب في محافظة جدة الذي سيتم تنفيذه بالشراكة مع إحدى أكبر الشركات الصينية المتخصصة في هذا المجال".

وأفاد أنه "وفي إطار الجهود المتواصلة، يجري العمل على جلب أفضل التقنيات العالمية في هذا المجال من خلال التواصل مع المصنعين والمطورين حول العالم، وذلك للدخول إلى السوق السعودي، ما ينعكس بشكل كبير على تلبية احتياجات المستفيدين من الدعم السكني"، مؤكداً أنه تم العمل خلال الفترة الماضية على إيجاد الأنظمة والتشريعات التي تضمن استقطاب أفضل الخبرات العالمية في هذا المجال، وتحفيز الاستثمار في المجال العقاري في المملكة.



الشورى: رسوم الأراضي وقضايا المواطنين مع 'العقاري' تواجه وزير الإسكان

شكوك في الأرقام التي تعلنها الوزارة شهرياً في برامجها

المصدر: جريدة المدينة الاحد 11 رمضان 1439 هـ - 27 مايو 2018

<http://www.al-madina.com/article/575581>

جابر المالكي - الرياض

يواجه أعضاء مجلس الشورى وزير الإسكان ماجد الحقيّل في جلسة المجلس يوم الأربعاء المقبل وتأتي هذه الجلسة بعد مطالبة للمجلس بحضور الحقيّل للاستماع له وأيضاً يجب على أسئلة أعضاء المجلس بشأن برامج الوزارة ومبادراتها والموضوعات التي تدخل ضمن اختصاصاتها.

وأكدت مصادر لـ«المدينة» أن لجنة الإسكان بالمجلس تلقت عدداً كبيراً من الاستفسارات من المواطنين من خلال موقع المجلس وكان أبرز ما جاء في تلك الاستفسارات تخلي صندوق التنمية العقاري عن نظامه الأول وهو إقراض المواطنين من رأس ماله دون تحويلهم إلى البنوك التجارية.

وقالت المصادر إن من أبرز المحاور التي سيتم طرحها على الوزير رسوم الأراضي وما هي الأسباب التي أدت إلى تعثر وتحصيل مبالغ الفواتير، مشيرة إلى أن لجنة الإسكان كشفت في تقريرها أن الوزارة تواجه صعوبة في معرفة وتحديد مالك الأرض للأراضي غير المجلسة وعدم وضوح معلومات الصكوك اليدوية وكذلك نسب التملك في الصكوك المشاعة. وأكدت المصادر أن هناك عدداً من الموضوعات سيتم طرحها على وزير الإسكان في جلسة أشبه بالمكاشفة عن برامج الوزارة، وهل هي تسير في الطريق الصحيح في برامجها؟.

ومن الموضوعات التي سيتم طرحها على وزير الإسكان عن الجهود الإعلامية وتكثيف جهودها بشكل دوري ودعم الأسر غير القادرة وضمان عدالة توزيع المنتجات، كما سيتم طرح تساؤلات حول وجود نحو 500 ألف منتج سكني خلال العامين القادمين، كم عدد المواطنين الذين استلموا فعلاً وكم نسبة التملك خلال السنوات السابقة في ظل العدد الكبير من المنتجات المقدمة؟

ومن الاستفسارات التي من المتوقع طرحها على الوزير عن عدد الذين استلموا فعلاً المنتجات السكنية، حيث إنه وفق تقرير الوزارة أن وفر برنامج السكني 200 ألف سكن وتسليمها على 3 سنوات قادمة والمستفيدون هم حتى الآن 156 ألفاً وهذا مؤشر إيجابي، ولكن لا بد من الإيضاح عن ما يخص المستفيدين فعلاً وبيانات لمشاريعهم ومدى مستواها، كما أن هناك 75 مليون متر استلمتها الوزارة من مساحة الأراضي ما هي خططها في تلك الأراضي؟ وأيضا خططهم في الأراضي غير الصالحة للسكن، وهل ستفعل بشكل آخر؟.

ورجحت المصادر أن يتم طرح موضوع المتقاعدين وعن الخدمات التي تقدمها الوزارة لهم، حيث إنها مهمة ولم تصل للمأمول منها، ومن المتفرض أن يكون هم الوزارة الأول هو المواطن وأن الوزارة هي السبب الرئيسي لأزمة السكن في المملكة فالدعم السخي المقدم لهم لم ينتج عنه عمل مأمول منه.

كما أن موضوع رسوم الأراضي سيأتي في مقدمة التساؤلات والذين طالبت اللجنة في أحد تساؤلاتها عن مدى تطبيق رسوم الأراضي البيضاء الذي يتأخر بأعذار وهمية، حيث إن وزارة العدل وافقتهم بجميع البيانات والمعلومات عن تلك الأراضي، في المقابل الوزارة لازالت تتأخر في تطبيقها وعدم الإفصاح عنها بأي معلومة.

6محاور يتم طرحها على الوزير

تطبيق رسوم الأراضي وأسباب تعثرها

برامج الوزارة وهل هي تسير في الطريق الصحيح في برامجها

الجهود الإعلامية وتكثيف جهودها بشكل دوري

دعم الأسر غير القادرة وضمان عدالة توزيع المنتجات

500 ألف منتج سكني كم عدد المواطنين الذين استلموا فعلاً وكم نسبة التملك؟

موضوع المتقاعدين عن الخدمات التي تقدمها لهم الوزارة



الصحة تحدد 13 فئة مستحقة لبدي العدوى والضرر

المصدر: جريدة المدينة السبت 10 رمضان 1439 هـ - 26 مايو 2018م

<http://www.al-madina.com/article/575566>

عبدالعزیز الحارثي - الرياض

كشفت مصادر لـ«المدينة»، عن تحديد وزارة الصحة، 13 فئة مستحقة لصرف بدلي العدوى، والضرر؛ وفق تنظيم حديث تم بناء على التشاور مع وزارتي المالية، والخدمة المدنية. وأشارت المصادر إلى أن الوزارة وضعت التنظيم الجديد للفئات؛ نظراً لارتفاع عدد الدعاوى ضدها من قبل منسوبيها أمام المحاكم الإدارية للمطالبة بصرف بدلات عدوى وضرر بأثر رجعي، مع استمرار صرفها ضمن الراتب الشهري للموظف، إذا كانت الخدمة المدنية تشترط الملاك الوظيفي،

وحكم القضاء للموظفين بالصرف دون اشتراط الملاك.وتشمل الفئات المستحقة المعتمدة من الوزارة ما يلي:

الفئات المستحقة لصرف بدل العدوى:

العاملون في مستشفيات وأقسام العزل بالمستشفيات العامة

العاملون في المحاجر الصحية

العاملون في مصحات ومراكز الدرن

العاملون في سيارات الفحص الجماعي بحملات الدرن

العاملون في مكافحة الأوبئة أثناء حدوثها

العاملون في المختبرات الجرثومية ويقتصر الصرف على:

طبيب ومساعد

أخصائي وفني مختبر

منظف مختبر

العاملون في أقسام الطب الوقائي ويقتصر الصرف على:

الطبيب الوقائي

المراقب الصحي

الملقح

الممرض

العاملون في محارق ومغاسل المستشفيات ويقتصر الصرف على:

غسال ملابس

خادم المغسلة

الحراق

خادم المحرقة

عامل المغسلة

العاملون في الطب الشرعي ويقتصر الصرف على:

طبيب شرعي ومساعد

فني ترميض

فني عمليات

خادمو المشرحة وثلاجة الموتى وموظفو وحراس الأخيرة

العاملون في قسم البلهارسيا على وظائف:

طبيب

مراقب صحي

مساعد وفني وخادم المختبر

مساعد فني بنك دم

العاملون في محطة البلهارسيا والمالاريا

العاملون في المختبرات ويقتصر على:

محلل فني مختبر

فني مختبر

أخصائي مختبر

سائق سيارة الإسعاف بالمستشفيات والمراكز الصحية بالقرى البعيدة وشمل بدل الضرر:

العاملون بأقسام الأشعة

فني

أخصائي

خادم

اختصار إجراءات التقاعد من 60 يوماً إلى 48 ساعة

المصدر: جريدة المدينة السبت 10 رمضان 1439 هـ - 26 مايو 2018م

<http://www.al-madina.com/article/575445>

سعيد الزهراني - الطائف

شرعت وزارة الخدمة المدنية في اختصار إجراءات التقاعد أو الاستقالة أو ترك الخدمة المدنية لأي سبب من الأسباب من خلال نظام تحقيق الخدمة الإلكتروني «بيان»، والذي يهدف إلى تحقيق الخدمات بشكل مرن وسهل ليتم اختصار الوقت المستغرق في إنهاء إجراءات المتقاعدين أو تاركي الخدمة لأي سبب إلى 48 ساعة بدلا من 60 يوما في الوقت الحالي.. وسيسهل هذا المشروع في تسريع إنهاء إجراءات المتقاعدين أو تاركي الخدمة لأسباب أخرى باستخدام الميكنة من قبل وزارة الخدمة المدنية، والتواصل مع الجهات الأخرى التي يتبع لها الموظف من خلال الربط الإلكتروني بين الجهات والوزارة. ويذكر أن وزارة الخدمة المدنية من الجهات الحكومية السريعة في التحول الإلكتروني مما يقلل من طول الإجراءات وتمكين الجهات والموظفين أنفسهم من اتخاذ الكثير من الإجراءات دون الحاجة إلى مخاطبة الوزارة أو مراجعة فروعها المختلفة.



المالكي حدد الـ 6 مساء باستثناء الصيدليات ومحطات الوقود مطالب إغلاق المحلات التجارية مبكراً تتجدد في «الشورى»

المصدر: جريدة عكاظ السبت 10 رمضان 1439 هـ - 26 مايو 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1644411>

محمد مكي (الرياض@m2makki)

عادت المطالبة بإغلاق المحلات التجارية في أوقات مبكرة إلى أروقة مجلس الشورى مرة أخرى، وإن بدت هذه المرة أكثر تشدداً، من خلال المطالبة بإغلاقها عند الساعة الـ 6 مساءً، باستثناء الصيدليات ومحطات الوقود. وعلل عضو مجلس الشورى الدكتور سعيد قاسم الخالدي المالكي عودة هذه المطالب مرة أخرى بقوله: «نحن في أمس حاجة مما مضى لقانون تحديد ساعات العمل في المحلات، بحيث يتم إغلاقها في وقت واحد، وليكن الـ 6 مساءً، خصوصاً التموينات والسوبر ماركات والإلكترونيات والمولات وما شابهها، ونستثني نشاط الصيدليات ومحطات الوقود من ذلك». وأضاف المالكي في حديثه لـ «عكاظ» أن ذلك لا يضر الاقتصاد، وكل ما في الأمر هو إعادة ترتيب قناعات المستهلكين لتغيير أوقات تبضعهم وتوفير حاجاتهم من الشروق للغروب، فالقوة الشرائية الاستهلاكية نفسها لن تتأثر، بل ستقلص فقط ساعاتها بمجال زمني محدد، والوقت كفيل بتطبيع حياتنا، مستدلاً بالآية القرآنية «وجعلنا الليل لباساً وجعلنا النهار معاشاً».

وزاد: يجب أن يرى الشاب السعودي سوق وطنه الاستثمارية أمامه منسجمة مع حياته الاجتماعية طبيعية متوازنة محفزة لهفته وغناه، ما سيجعله يعمل بكل نشاط وكفاءة ولن يحتاج للاستقدام من أجل مشروعه ووظيفته، فالوقت أصبح بين يديه متوازناً بين مصدر رزقه وحياته الاجتماعية العادلة.

وتابع قائلاً: هل تساءلنا يوماً كيف لشاب وافد يصل إلى المملكة بلا مهارات تذكر ثم يتحول إلى شخصية تجارية ماهرة وغنية جداً، فيبدأ دخله بالارتفاع ليصل إلى مئات الآلاف سنوياً؟ فما الذي ميزه عن الشاب السعودي؟ وكيف نجح في بلادنا وشبابنا يقف متفرجاً عليه؟

وذكر المالكي لـ«عكاظ» أن المشكلة ليست في الشاب السعودي، ولكن ببساطة لو نظرنا لأقوى دافع يملكه الوافد للنجاح هو أنه يملك وقته كله لنفسه ولعمله، فأغلبهم ليس معه أسرة ولا زوجة ولا ولد ولا بيت ولا حياة اجتماعية مليئة بالمسؤوليات ونحوها، لذلك تجده يفرغ كل وقته منذ شروق الشمس وحتى منتصف الليل للعمل.

وأبان أن أكبر معضلة يواجهها الشاب السعودي هي كيف يستطيع العمل 16 ساعة يومياً ولديه أسرة وأبناء والتزامات كثيرة كالموظف الحكومي؟ ما يجعله يضطر لاستخدام عامل يعينه، وما إن يصبح المعين حجر الزاوية في رزقه حتى يسلم له الأمر، وهذا لب التستر التجاري الذي يستنزفنا ببطء.

وجزم عضو الشورى بأن كثيراً من السعوديين يمتلكون مهارة عالية تفوق هؤلاء العمال بمراحل، متى طُوعت لهم الظروف، وقال: «نعم نحتاج لقرار حكومي قوي لتطويع الأوقات وإزالة تشوهات ظهرت مع التسارع والنمو السكاني لم تكن حاضرة قبل عقد ونيف مضت، حين كان السعودي هو البائع والمستثمر والمسيطر على السوق»، مشدداً على أن الموضوع يحتاج إلى قرار قوي يؤمن أولاً بالمشكلة وحلها وتناجها لتحديد ساعات العمل، وبذلك أجزم أنه سيكون حلاً جذرياً وبقدر واحد لأعقد 5 مشكلات، وذلك من خلال: وأد التستر التجاري، تفتيت كرة البطالة بين أبناء الوطن، تحجيم الاستقدام لتتدنى نسبة الوافدين إلى أقل من ربع السكان، تقنين التحويلات الخارجية التي تقدر بالمليارات وتضر بالاقتصاد السعودي، وتخفيف الضغط على التوظيف الحكومي، بل وتغيير هذه الثقافة لدى المواطن بعد أن يرى نجاحات العمل الخاص، وأنه أكثر ربحية وأنسب لأوقات عمله، ولا يتعارض مع وقت أسرته وحياته الاجتماعية.



4.7% من وفيات الأطفال تحمل شبهة القتل

المصدر: جريدة الوطن الأحد 11 رمضان 1439 هـ - 27 مايو 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=338574&CategoryID=5

أبها: محمد الفهيد 27-05-2018 1:50 AM

كشفت دراسة استرجاعية شاملة استمرت لعامين أن 4.7% من حالات الوفاة عند الأطفال المحالة للطب الشرعي تكون مريبة وتحمل وجود شبهة وقوع جريمة بحق الضحايا. ويهدف البحث - الذي أجراه 5 باحثين - إلى تسليط الضوء على وفيات الأطفال بسبب سوء المعاملة، وهي مشكلة خطيرة لا تزال تعاني منها البلدان العربية رغم الجهود التي تبذلها برامج حماية الطفل التي تأسسها وتشرف عليها الحكومات.

تحديد هويات 88% من المعتدين

أجرى الدراسة كل من عادل الشهري، وسماح إبراهيم، ومحمد مهدي، ونورة الشهري، وعبير قطان، وأعلنت في عام 2018، واستمرت لمدة عامين حيث أحيل 1837 طفلاً متوفياً إلى مركز الطب الشرعي في الرياض، وتبين أن نسبة وفيات الأطفال المشكوك فيها بلغت 4.7% (87 حالة) منهم 52 طفلاً سعودياً أي بنسبة 60%، فيما كانت هويات المعتدين على الضحايا معروفة في 88% من الحالات.

وكشفت النتائج أيضاً أن نحو الثلث من الحالات (29%) يصنف في المرحلة العمرية من 1 إلى 5 سنوات، وأن 21 من الوفيات المريبة وقعت في المناطق الوسطى والشرقية من مدينة الرياض.

وبالنسبة لأكثر وفيات الأطفال المثيرة للشكوك التي بلغ عنها لأسباب تتعلق بالحوادث فكانت نسبتها 29%، تلتها جرائم القتل بنسبة 25%. وكان أحد الوالدين هو المهاجم الأساسي في 38% من حالات القتل، فيما احتلت نسبة الجرائم من قبل أحد أقرباء الطفل نحو 18%.

وتصدرت الجروح أسباب الوفيات في 39 حالة أي بنسبة 45%. وعند الفحص، تم الإبلاغ عن إهمال ملاحظة الطفل في 5 حالات.

صممت الدراسة لفحص وفيات الأطفال المربية، والخصائص الديموغرافية والخصائص الطبية والقانونية في الرياض من نوفمبر 2013 إلى أكتوبر 2015. وبرر الباحثون إجراءها بعدم وجود دراسات تطرقت إلى هذه القضية من قبل في المملكة، في وقت تعتبر فيه القضية حساسة وتهدف إلى الصالح العام. في عام 2003، أفادت اليونيسيف بأن 3500 طفل دون سن 15 عاما يموتون سنويا بسبب الإساءة أو الإهمال، وذلك في 27 دولة غنية. وتم العثور على أقل معدلات وفيات الأطفال في إسبانيا واليونان وإيطاليا وأيرلندا. بينما سجلت الولايات المتحدة والمكسيك أعلى معدلات لوفيات الأطفال. أما منظمة الصحة العالمية فقدرت عدد الأطفال الذين يقضون سنويا بسبب سوء المعاملة والعنف بنحو 57000 طفل، وكان معدل الوفيات في البلدان ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط أعلى منه في البلدان ذات الدخل المرتفع. سوء معاملة الأطفال

يمثل الاعتداء الجسدي النوع الأكثر شيوعا من سوء معاملة الأطفال، وذلك في الفترة بين عامي 2000 و2008 وفقا لدراسة أجريت في 2010. وبناء على إحصائيات برنامج الأمان الأسري الوطني فإن عدد وفيات الصغار نتيجة العنف المنزلي كانت 5 في 2010، و6 في 2011، و12 في 2012. زيادة الوفيات في الربيع والصيف

خلصت الدراسة إلى أن الحد من معدل وفيات الأطفال يحتاج إلى عملية طويلة من البحث والضغط والتشريع والتعديل البيئي والتعليم العام والتحسينات الهامة في خدمات الحوادث والطوارئ، بالإضافة إلى تداخل أفضل بين نتائج الأبحاث ووضع السياسات والممارسات الحالية لمصلحة الأطفال المعرضين للخطر وإساءة المعاملة. وأكدت الدراسة أنه بناء على تحليل النتائج فقد تبين أن وفيات الأطفال تزداد في فصلي الربيع والصيف، وعلى الرغم من وجود الوفيات العرضية، إلا أن الجروح الناجمة عن الأجسام غير الحادة والأسلحة النارية كانت سائدة أيضا بين الحالات المدروسة. وتكمن قوة هذه الدراسة في كونها الأولى التي تناقش أسباب وفيات أطفال أحيوا إلى مركز الطب الشرعي لإجراء تحقيق طبي ميداني، وذلك بسبب الظروف المريبة للوفاة. وأوصى فريق البحث بأن تقوم الفرق في المؤسسات الصحية والاجتماعية بالكشف عن حالات الاعتداء القاتلة التي يمكن أن تصنف على أنها وفيات طبيعية أو غير مقصودة، ويجب أن يكون هناك التزام حكومي بدعم الجهود الرامية إلى حماية الأطفال من الاعتداء والعنف.



% 3 نسبة المستبعدين وفق المادة الـ 77 من إجمالي سوق

العمل في 2017

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 10 رمضان 1439هـ - 26 مايو 2018م

http://www.aleqt.com/2018/05/26/article_1393151.html

فهد الطلال من الرياض علمت "الاقتصادية"، أن المستبعدين من سوق العمل وفق المادة 77، يشكلون نسبة 3 في المائة من إجمالي المستبعدين من سوق العمل في العام الماضي 2017 لأسباب أخرى، مثل الاستقالة والتقاعد أو المادة 80 أو 48 و74. وتنص المادة 77 من نظام العمل على أنه من حق الطرف المتضرر، أي "العامل"، أن يحصل على تعويض في حالة إذا قام الطرف الآخر "صاحب العمل" بإنهاء عقد العمل، وذلك لسبب غير مشروع. وبحسب المادة، فإنه إذا كانت قيمة التعويض منصوصا عليها في الأساس في عقد العمل، فإنه يؤخذ بها، وإذا لم ينص عقد العمل في بنوده على التعويض، فإنه يكون كالاتي: يستحق العامل أجر "15 يوما، وذلك عن كل سنة من سنوات خدمته إذا كان العقد غير محدد المدة، أو يستحق العامل أجر المدة الباقية من العقد، وذلك إذا كان العقد محدد المدة. وأخيرا، يجب ألا يقل التعويض المشار إليه في الفقرتين السابقتين من هذه المادة عن أجر للعامل لمدة شهرين.

ووفقاً للمعلومات، فإنه وفقاً للمادة 77، فإنه إذا استبعد موظف سعودي يرجع إلى المحاكم العمالية وتدوم القضية لسنوات، وقد يأخذ حقه أو لا حسب تفاصيل القضية وكل حالة. وأشارت مصادر إلى أن الموظف الذي تنتهي خدمته بحسب المادة، يحصل على مستحقات أخرى، مثل نهاية الخدمة وبدل الإجازات التي لم تصرف سابقاً. ولفتت إلى أن المادة كغيرها من المواد قابلة للتعديل، نظراً لأن السوق دائماً في تغير مستمر، والوزارة حينما تجد الفرصة مناسبة لتغيير أجزاء من نظام العمل ترفع التوصية إلى الجهات العليا ويؤخذ الإجراء المتبع لتحسين الأنظمة. وكان مجلس الشورى وافق في فبراير الماضي على ملاءمة دراسة تعديل المواد ٢، ٧٥، ٧٧، ٢١٤ من نظام العمل، لحماية الموظف السعودي من الفصل غير المشروع. وطالبت اللجنة المتخصصة في توصيتها التي تقدمت بها إلى المجلس بملاءمة دراسة المقترح، مشيرة أن استغلال القطاع الخاص للمادة 77 لفصل الموظفين المواطنين جعل جميع المهتمين يرون أن المادة بهذه الصيغة أخلت بمبدأ التوازن بين صاحب العمل والعامل، وسهلت على صاحب العمل فصل العامل دون تعويض مجز له. ويهدف مقترح تعديل المادتين 75، و77 إلى تحقيق التوازن في العلاقة التعاقدية غير محددة المدة بين صاحب العمل والعامل، وتحفيز الكفاءات الوطنية للعمل في القطاع الخاص بضمانات مجزية في حال إنهاء العقد لأسباب غير مشروعة، وإيجاد نوع من التوازن بين تعويض الموظف الذي أنهيت خدماته بعد سنوات من العمل، وبين الموظف الذي تم إنهاء خدماته خلال السنة الأولى من العقد.



«العدل» تبدأ إجراء مقابلات • الوظائف النسائية»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 12 رمضان 1439هـ - 28 مايو 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4583153>

أعلنت وزارة العدل بدء إجراء المقابلات الشخصية للمتقدمات للمسابقة الوظيفية النسائية على وظائف «باحثة اجتماعية، باحثة شرعية، باحثة قانونية، مساعدة إدارية، ومطورة برامج أول» بالمرتبة الثامنة ابتداء من الاثنين 13 رمضان 1439هـ بحسب المواعيد المدونة لكل متقدمة في بطاقة المقابلة الشخصية. ودعت الوزارة المتقدمات للمسابقة الوظيفية النسائية إلى الدخول على بوابتها الإلكترونية والاستعلام عن النتيجة وطباعة بطاقة المقابلة الشخصية، التي تتضمن تاريخ ووقت ومقر المقابلة الشخصية. وكانت وزارة العدل أعلنت عبر موقعها الإلكتروني فتح باب التوظيف للمرأة السعودية للمرة الأولى في تاريخها، بعد توجيه من وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، لشغل عددٍ من الوظائف النسوية الشاغرة على المرتبة الثامنة، عن طريق المسابقات الوظيفية للحاصلات على درجة الماجستير في التخصصات الشرعية والقانونية والاجتماعية والإدارية.

585 ألف موظف أجنبي يفقدون وظائفهم خلال 15 شهراً «التأمينات» تسجل 9668 إصابة عمل.. و«الشرقية» تصدر خلال الربع الأول

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 12 رمضان 1439 هـ - 28 مايو 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4583156>

بلغ عدد إصابات العمل (الحوادث التي تقع أثناء العمل أو بسببه) خلال الربع الأول من العام الحالي، 9668 إصابة عمل في جميع مناطق المملكة، وتصدرت الشرقية في الإصابات بواقع 2068، واحتلت الإصابات الناجمة من العمل في قطاع البناء والتشييد المرتبة الأولى بمعدل 912 إصابة، إضافة إلى قطاع العاملين في الصناعات التحويلية والبالغ عددها 504 إصابات.

وجاءت الإصابات في الرياض في المرتبة الثانية بـ2003 إصابات، وتصدرت أيضاً الإصابات في قطاع البناء والتشييد بمعدل 786 إصابة، تليهما كل من جدة ومكة المكرمة في عدد الإصابات.

وفي مقارنة مع الربع الأول من العام 2017 لوحظ أن عدد الإصابات كان 11.692 إصابة، وكانت الرياض والشرقية الأعلى في الإصابات أيضاً بفارق طفيف بينهما، وكان قطاعي البناء والتشييد والتجارة الأعلى في عدد الإصابات تليهما الصناعات التحويلية.

وتتحمل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نفقات انتقال وإقامة المصاب ومرافقه إن وجد، إذا كانت الإصابة إصابة عمل، بناء على تقرير طبي، ولو اعترض المشترك على قرار اللجنة الطبية الابتدائية فإنه يتحمل نفقات انتقاله وإقامته ومرافقه كافة طوال فترة اعتراضه أمام اللجنة الاستئنافية، وفي حال قبول الاعتراض يتم تعويضه وفق القواعد المقررة. وتقدم العناية الطبية للمصاب من طريق الجهات الطبية المتعاقد معها من المؤسسة، وإذا لم تتوفر العناية الطبية المطلوبة في هذه الجهات تقوم المؤسسة بتوفيرها في المستشفيات العامة أو المراكز الصحية التابعة لها، وذلك بحسب الإمكانيات المتاحة.

ويجوز للمؤسسة الاتفاق مع أي من الجهات الطبية الخاصة أو أي من أصحاب العمل الذين تتبعهم جهات علاج خاصة لعلاج عمالهم المصابين وتقديم العناية الطبية اللازمة لهم سواء أكانت تلك الجهات متعاقدة مع المؤسسة أو غير متعاقدة معها.

وفيما يخص الاكتفاء في التقارير الطبية، أوضحت المؤسسة أن «اللجنة الطبية تفحص المشترك أو المستفيد شخصياً، ولكن في حالات معينة يكتفى في التقارير الطبية، وهي إذا كانت الحال محل اعتراض أمام اللجنة الطبية الاستئنافية، وكان المشترك غادر المملكة، واقتضت اللجنة بكفاية التقارير المقدمة عن هذه الحالة، وفي حال تقديم التقارير الطبية التي تطلبها اللجان الطبية من المشترك بعد مغادرته البلاد لتقدير مدى ثبوت حال العجز استكمالاً لفحوص سبق أن بدأتها، بشرط أن يكون سبق لها توقيع الكشف الطبي عليه.

إذا كان المشترك في حال العجز غير المهني يستحق تعويض الدفعة الواحدة فقط، وفي حال تقديم التقارير الطبية التي تطلبها اللجان الطبية لإعادة الكشف الدوري على المشترك أو المستفيد والنظر في حال أي من أفراد العائلة لإثبات عجزه عن الكسب والحالات التي يجيز فيها المحافظ للجنة الطبية الاكتفاء في التقارير الطبية من دون الحاجة إلى مثل المشترك أمام اللجنة.

إلى ذلك، كشفت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن تراجع ملحوظ في أعداد المشتركين من الأجانب العاملين في القطاع الخاص خلال الربع الأول من العام الحالي، إذ فقد 199.502 موظف أجنبي وظائفهم لينضموا إلى 585.454 موظف أجنبي كانوا فقدوا وظائفهم خلال العام 2017.

ووصل عدد من استغني عنهم خلال الـ15 شهراً (كانون الثاني/يناير 2017 إلى آذار/مارس 2018) 784.956 موظفاً أجنبياً، فيما انضم خلال هذه الفترة 86.832 موظفاً سعودياً إلى القطاع الخاص.

وسجلت منشآت القطاع الخاص انخفاضاً خلال الربع الأول من العام الحالي مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي بفارق 5062 منشأة خرجت من السوق، وكان عدد المؤسسات بحسب تقرير العام الحالي 452.359 منشأة، فيما كان 457.421 منشأة، خلال الربع الأول من العام الماضي.



«مسؤول إغاثي»: السعودية تستضيف أكثر من مليون لاجئ على أراضيها... 561 ألفاً منهم من اليمنيين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 12 رمضان 1439 هـ - 28 مايو 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4583283>

كشف المستشار بالديوان الملكي المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدكتور عبدالله الربيعية أن المملكة العربية السعودية تستضيف نحو مليون زائر على أراضيها يعتبرون وفقاً للمعايير الدولية لاجئين ويعاملون في السعودية بصفقتهم "زائرين".

وقال الربيعية خلال لقاء له بالإعلاميين أمس (الأحد) ان نسبة الزوار (اللاجئين) على الأراضي السعودية مقارنة بعدد السكان يبلغ نحو خمسة في المئة مشيراً إلى أن ذلك يعتبر من المعدلات العالية على المستوى العالمي مشيرين إلى أن معظمهم من اليمن وسورية وبورما إذ يبلغ عدد المصنفين كـ "زائرين" في السعودية من اليمن نحو 561 ألف زار (لاجئ) بحسب الاحصائيات الرسمية في حين يتقاسم السوريون والبرماويين العدد الباقي. وأوضح أن جميع العمل الإغاثي الذي كانت تقوم به المملكة العربية السعودية قبل توجيهات خادم الحرمين الشريفين بإنشاء مركز الملك سلمان يعاني من ضعف التوثيق مبيناً أن ذلك دعا المركز إلى الحرص على الوجود على المنصات الدولية الإغاثية والعمل على توثيق أعمال المملكة العربية السعودية الإنسانية.

على صعيد متصل، وصلت أمس أولى طائرات الجسر الإغاثي الجوي السعودي المقدم من المملكة عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية لمساعدة أهالي سقطرى، وتحمل على متنها مساعدات إغاثية عاجلة. وقال المستشار بالديوان الملكي المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية: "إنفاذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ومتابعة ولي العهد بتلمس حاجات الأشقاء في اليمن جراء الإعصار «ماكونو»، سير المركز أولى طائرات الجسر الجوي تحمل على متنها المواد الإيوائية والغذائية الأساسية، بالإضافة إلى فريق مختص من المركز للإشراف على توزيع هذه المواد في سقطرى."

وذكر الدكتور الربيعية أن المركز بادر بهذا الجسر عقب تحذير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية التابعة للأمم المتحدة من توجه الإعصار «ماكونو» نحو الجزيرة، فسارع المركز لإغاثة المناطق المتأثرة جراء الإعصار، وذلك بتجهيز وتوفير أطنان من المواد الإغاثية العاجلة، تشمل مواد غذائية وأدوية وأغطية وملبوسات لتقديمها على وجه السرعة لأهالي الجزيرة الذين يعانون شحاً كبيراً في هذه المواد وللتخفيف من آثار الإعصار عليهم.

«الإسكان» تطلق 7 مشاريع جديدة في الرياض وجدة والدمام

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 رمضان 1439 هـ - 28 مايو 2018م

<http://www.alriyadh.com/1684241>

الرياض - واس

أعلنت وزارة الإسكان اليوم عن بدء إجراءات الحجز في 7 مشاريع سكنية جديدة توفر 13 ألف وحدة سكنية في خمسة مدن حيث تتوزع في مدينة الرياض 3 مشاريع، ومشروع واحد في كل من جدة، الدمام، الخبر، وينبع، وتتجاوز المساحة الإجمالية لهذه المشاريع 3,7 مليون متر مربع، وذلك بهدف توفير العديد من الخيارات السكنية للمواطنين المستفيدين من برنامج "سكني"، ولتلبية احتياجاتهم في كافة مناطق المملكة بما فيها المدن ذات الكثافة السكانية العالية.

وتشمل المشروعات التي أعلنت عنها وزارة الإسكان اليوم مشروع "أعالي جدة" والواقع على مساحة 920 ألف متر مربع، في حي الأمير فواز في محافظة جدة، حيث سيتم من خلاله توفير 9868 وحدة سكنية من نوع شقة، وتم الإعلان عن إطلاق المرحلة الأولى من المشروع بنحو 1000 وحدة سكنية، وتتميز بتنوع التصميم والنماذج، فيما تصل مساحات الوحدات السكنية إلى 260 متر مربع، وبأسعار تبدأ من 260 ألف ريال، وبأقساط شهرية مدعومة الأرباح، على أن تنطلق المراحل الأخرى منه بعد اكتمال حجز المرحلة الأولى مباشرة، ويضم المشروع مواقع لمرافق خدمية متكاملة وحدائق عامة ومساجد، إضافة إلى مواقع مخصصة للمدارس والمراكز الصحية.

وفي محافظة ينبع بمنطقة المدينة المنورة يأتي مشروع "لولؤة الديار" والذي يقع بالقرب من شاطئ البحر الأحمر وعلى مساحة تتجاوز 700 ألف متر مربع، ويوفر المشروع 1182 وحدة سكنية من نوع تاون هاوس، ويعرض المشروع خمس نماذج وتصاميم للوحدات السكنية التي يقدمها وتبدأ أسعارها من 508 آلاف ريال، كما يتميز المشروع بالإضافة إلى موقعه الاستراتيجي بتكامل البنية التحتية، وتوفير الخدمات من مساجد وجوامع، إضافة إلى تخصيص مواقع للمدارس، وروضات الأطفال والمراكز الصحية، كما يضم المشروع مساحات للمساحات الخضراء والحدائق العامة وملاعب الأطفال، إضافة إلى المراكز التجارية.

وفي الرياض أعلن عن ثلاثة مشاريع، هي (رابية الشرق، مشروع السلطان، باريزيانا)، وتوفر "رابية الشرق" ما مجموعه 1093 وحدة سكنية من نوع فلل، بمساحة تتجاوز 302 ألف متر مربع، وبأسعار تبدأ من 410,000 ريال، وتتميز بقربها من العديد من المخططات السكنية وتتمتع ببنية تحتية متكاملة بالإضافة إلى المدارس والمساجد، ويقع المشروع شرق مدينة الرياض ويبعد قرابة 20 كيلو عن مطار الملك خالد الدولي، فيما يوفر مشروع "السلطان" 78 وحدة سكنية من نوع شقق جاهزة، وبأسعار تبدأ من 300 ألف ريال، كما يوفر مشروع "باريزيانا" 686 وحدة سكنية من نوع شقق جاهزة، وتتنوع الخيارات في شقق "باريزيانا" الراقية ما بين غرفتين إلى أربع غرف وبأسعار تبدأ من 380 ألف ريال.

وفي المنطقة الشرقية، يبرز مشروع "تلال الدمام" في الدمام، و"مشروع الشبيلي" في الخبر، إذ يضم الأول 50 وحدة سكنية من نوع شقق جاهزة، والمشروع هو امتداد لمدينة الدمام من جهة الغرب، ويقع مباشرة على طريق المطار حيث يبعد عنه 12 دقيقة، و20 دقيقة عن الخبر وشاطئ نصف القمر، فيما يضم "مشروع الشبيلي" 43 وحدة سكنية من نوع شقق جاهزة، وبأسعار تبدأ من 460,000 ريال.

//انتهى//

توجه لزيادة أعداد الكوادر النسائية في الأمن العام الفريق القحطاني: من تقود السيارة ستكون مؤهلة.. والعمل على منع أي أذى قد يلحق بهن

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 رمضان 1439 هـ - 28 مايو 2018م

<http://www.alriyadh.com/1684385>

جدة - أحمد الهاللي

أكد مساعد وزير الداخلية لشؤون العمليات المشرف على الأمن العام، الفريق أول سعيد بن عبدالله القحطاني، أن جميع الأمور استكملت بشأن قيادة المرأة للسيارة، وأن الأمر الملكي بهذا الخصوص سينفذ في وقته وكل الأمور تسير إلى ما تصبو إليه القيادة.

وعما طرح عن توقيف المخالفات من السيدات وإنشاء غرف توقيف لهن، قال القحطاني: "لماذا نبدأ بغرف التوقيف، ولماذا هذا التشاؤم بإذن الله تعالى لن يكون هناك مخالفات من قائدات المركبات، وكل من ستقود سيارتها ستكون مؤهلة لقيادتها، وستكون على علم، ودراية بالمخالفات، وستجنبها، وأتوقع أن قيادتهن ستكون أكثر سلامة، وأمناً ولن يكون هناك توقيف إلا بحدود نادرة جداً".

جاء ذلك خلال تدشين الملتقى الخاص لقيادة القوات الخاصة لأمن الطرق، وذلك مساء الأحد في مقر الأمن العام بمحافظة جدة، حيث ناقش الاجتماع استعدادات أمن الطرق لقيادة المرأة والتقنية المستخدمة بأمن الطرق.

وأضاف: "التقنية لم تأت بمناسبة السماح بقيادة المرأة للسيارة بل هي ترتيب، وتخطيط مسبق وتحظى بمتابعة، واهتمام وزير الداخلية الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف والأجهزة المختصة في وزارة الداخلية، والأمن العام، وهناك انتشار واسع لاستخدام التقنية المتعددة في أمن الطرق، وبقيّة قطاعات الأمن العام.

وعن عمل المرأة في الأمن العام والمهام الجديدة لها، أكد القحطاني أن الكوادر النسائية موجودة سلفاً في قطاع الأمن العام، والقطاعات الأمنية الأخرى، وما استجد هو زيادة الأعداد، وبإذن الله سيصبح إضافة للعمل الأمني في كافة القطاعات.

وتابع: "الآن الإجراءات تسير لتجنيد العسكريات، وتوظيف أخريات على وظائف مدنية، وما نعيشه اليوم في شهر رمضان، وما يتم على المستوى الاجتماعي من تنقلات كبيرة على الطرق، وحفظ الأمن، والسلامة المرورية عليه في الإجازات، فإن رجال أمن الطرق لهم الأجر والثواب على مايقومون به لحفظ أرواح المواطنين، ضبط المخالفات، وخفض السرعات، وتطبيق النظام لمن لا يبالى بأرواح الآخرين".

وأضاف: "هذا الملتقى سيناقش مثل هذه الأمور، وأعلم إنكم مستعدون، ولكن اجتماعكم ببعض واستفادتكم من خبراتكم سيطور عملكم الميداني، ورفع معنويات زملائكم وتهنئتهم والتواصل معهم على مستوى القيادات وإشعارهم ، بمسؤولياتهم، وحفظ الأمن حيث إن تواصلكم معهم مطلوب .".

وأردف قائلاً: "أنتم جزء من منظومات الخدمات التي تقدمها للمملكة للعالم وستكافأون من الله".

وأشار القحطاني بقوله: "الشهر القادم سيبدأ تطبيق الأمر السامي بالسماح للمرأة بالقيادة، وسبق مناقشته، وبدأت الاستعدادات لكن إجراء المواجهة الأخيرة للاستعدادات التي ستنفذ للسيدات اللاتي سيقدن السيارة وهم بناتنا، وزوجاتنا وأخواتنا، وواجبنا أن نذكرهن بالنظام، والحيلولة دون أذى يلحق بهن وهذا القرار سيخدم الوطن، ويقلل من وجود العمالة في البيوت".

وتابع: "يجب التعامل مع السيدات بكل احترام، وتقدير، وثقة ومنع أي تصرف قد خاطئ قد يحدث من أي إنسان تجاه هؤلاء الذين يقدن سيارتهن في العاشر من الشهر القادم".

وأضاف: "نقاط أمن الطرق تتعامل باحترام، وتقدير معهن وتطبيق النظام وعدم وجود تجاوز للأنظمة." وقال: "المهمة واسعة لاسيما وأن المملكة قارة، ومطلوب منا تغطية أكبر عدد من هذه الطرق، وهناك خطط لدى القيادة للتوسع على هذه الطرق، وفي آخر اجتماع للجنة الحج العليا نوقش موضوع بطرق الحج، ولاسيما طريق الهجرة وإن شاء الله سنتحقق كل طلباتكم الإنشائية لضبط الأمن والسلامة على الطرق."



شهران للرد على الشورى و3 للمناقشة و6 لاتخاذ القرار

آلية لمعايير التقارير السنوية للجهات الحكومية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 12 رمضان 1439 هـ - 28 مايو 2017م

<http://www.al-madina.com/article/575726>

المدينة - جدة

شددت الجهات العليا على الوزارات والجهات الحكومية الأخرى برفع مرئياتها وردودها على قرارات مجلس الشورى الخاصة بأدائها وتقاريرها السنوية في مدة لا تتجاوز شهرين. وتضمنت التوجيهات كذلك، أن ينتهي المجلس من مناقشة هذه التقارير، واقتراح ما يراه حيالها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، بحيث تتولى أمانة مجلس الوزراء اتخاذ ما يلزم خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر. وجاء في كتاب الأمين العام لمجلس الوزراء، أن نقاشاً دار بهذا الشأن حول التقارير السنوية وضرورة الإسراع في رفعها من تلك الجهات، والاستعجال في دراستها، ليصبح ما يصدر من مجلس الشورى من قرارات في شأن تلك التقارير ذا جدوى. وتبعاً لذلك، أوضح وزير الاقتصاد والتخطيط، أن الوزارة بدأت بالفعل في إعداد المعايير المناسبة للتقارير السنوية للجهات الحكومية، وحدد الوقت المناسب لرفعها وتوقيت إحالتها لمجلس الشورى. الرفع عن التأخير في الرفع أو في الدراسة مشروع المعايير في طور التنفيذ



عضوا شورى يستبقان لقاء الوزير الأربعاء

لجنة فنية للكشف على المساكن وجدول لحدودي الدخل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 رمضان 1439 هـ - 28 مايو 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1644729>

فارس القحطاني (الرياض377@faris)

فيما يستضيف مجلس الشورى بعد غد (الأربعاء) وزير الإسكان ماجد الحقيّل للرد على تساؤلات لجنة الحج والإسكان والخدمات في المجلس (اللجنة المختصة بدراسة تقرير أداء الوزارة) بشأن العرائض المقدمة من المواطنين التي تجاوزت 300 عريضة حتى أمس الأول (السبت)، وكذلك الرد على تساؤلات أعضاء اللجنة، تحدث لـ«عكاظ» عضوا شورى عن أبرز التساؤلات والإشكالات التي ستطرح على الوزير، وعلى رأسها ضرورة وجود لجنة فنية للكشف على الوحدات

وتوصّل مستشارو المجلس الأعلى للقضاء من خلال دراستهم إلى أن المادة 41 من نظام المرافعات الشرعية توجب اشتغال صحيفة الدعوى على رقم هوية المدعي، وأضاف قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم وهوية المدعي عليه وأن يكون عبء توفير ذلك على المدعي.

وتطلب الفقرة الثانية من المادة 34 من اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ اشتغال طلب التنفيذ على رقم هوية طالب التنفيذ ورقم المُنفذ ضده. وتأتي المادة 7 من اللائحة التنفيذية لنظام الأحوال المدنية لتشترط تدوين رقم السجل المدني عند تقديم أي خدمة من الخدمات التي تقدم للمواطنين في جميع القطاعات الحكومية والأهلية.

من جانبهم، اعتبر عدد من المحامين والمستشارين القانونيين هذا القرار، بأنه كأنه يعطي مزية للمقيم غير النظامي ويمنحه الحق في الاعتداء على الناس وهو ضامن أنه محصن من القضاء، داعين إلى إعادة النظر في هاتين الصورتين واستثنائهما. وقال القاضي السابق والمحامي الدكتور محمد الجدلاوي إن هذا القرار سيلحق الضرر ويضيع حقوق الناس في حالتيهما، الأولى: في حال لم يملك المدعي رقم هوية المدعي عليه فالمفترض وضع آلية لمساعدة المدعي في الحصول على الهوية مثل مخاطبة الشرطة أو الإمارة أو الإعلان في الصحف ولا يهدر حق صاحب الحق بعدم قبول دعواه لأنه لا يملك هوية خصمه. وأوضح أن الحالة الثانية لو كان المدعي عليه مقيماً غير نظامي، واضطر المدعي لرفع دعوى ضده في حالات المسؤولية التقصيرية وهي مثل اعتداء المقيم غير النظامي على المدعي فأراد المدعي أخذ حقه منه فكيف يمنع من ذلك لأن المقيم غير نظامي. وغرد رئيس محكمة التنفيذ سابقاً الدكتور ياسر البلوي في حسابه على تويتر، قائلاً «إن المجلس الأعلى للقضاء كان قد أصدر تعاميم سابقة جسد فيها معاني الرفق بشرائح المجتمع كمجهولي الهوية واليون ومن لهم معاملات جنسية في وكالة الأحوال بحيث لا منعوا من المحاكم والنقاضي، وحق النقاضي حق مقدس ومبدأ لا يمنع الناس منه». وأوضح القاضي البلوي أن وزارة الداخلية كانت قد عالجت ما يتعلق بمحاكمة هذه الشرائح وحري بوزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء تحقيق العدالة ومراعاة أوضاع هذه الشرائح غير النظامية وعدم حجب الخدمات العدلية عنهم. وأكد المحامي حكم الحكمي أن الحاجة الآن قائمة لإيجاد نص جديد يعالج آلية التقاضي وقبول الدعوى ممن انتهت هويته أو لا يحمل هوية أو مجهول الهوية أو ممن لديه معاملة في الجهات المختصة، كون التقاضي حقا كفله الشرع. واقترح إصدار بطاقات بديلة لمثل هؤلاء تشمل بصمتهم بحيث يقبل الحاسب الآلي في المحاكم المعلومات الخاصة بهم مؤقتاً إلى حين البت في قضاياهم، على أن تكون تلك البطاقات البديلة مؤقتاً ولا تقوم مقام الهوية المعتمدة نظاماً وهي الهوية الوطنية للسعوديين والإقامة لغير السعوديين. وبين الحكمي أن وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء والنيابة العامة حريصون على إحقاق الحق ومنح الخصوم حقوقهم من خلال التقاضي أمام القضاء.



الأحوال المدنية: فرض رسوم على إصدار الهوية إشاعة مكررة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 12 رمضان 1439 هـ - 28 مايو 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=338515&CategoryID=5

«الرياض: سليمان العنزي 28-05-2018 3:16 AM

جددت وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية نفيها لما تم تداوله مؤخراً حول فرض رسوم على إصدار الهوية الوطنية، مؤكدة أنه غير صحيح وإشاعة مكررة سبق نفيها، وشددت على الجميع ضرورة أخذ المعلومة من مصادرها الرسمية. وأكد المتحدث الأحوال المدنية محمد الجاسر لـ«الوطن» أن ما تم تداوله حول فرض رسوم على خدمات الأحوال المدنية كرسوم إصدار الهوية الوطنية غير صحيح وإشاعة مكررة سبق نفيها، وأهاب بأنه نأمل من الجميع أخذ المعلومة من مصادرها الرسمية.

لا قرار رسمياً

كما أكد حساب الأحوال المدنية الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» عدم صدور أي قرار رسمي بهذا الخصوص، مشيراً إلى أنه في حال إجراء أي تعديل أو إقرار بفرض رسوم فسيتم الإعلان عنه رسمياً في الحساب الرسمي.

تجدر الإشارة إلى أنه انتشر مؤخراً تداول مستند يحمل شعار الأحوال المدنية يتضمن تفاصيل أشيع بأنها رسوم مالية جديدة تتجه وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية على فرضها مقابل بعض الخدمات التي تقدمها للمواطنين، مثل إصدار وتجديد بطاقة الهوية الوطنية، وسجل الأسرة وتسجيل مولود وزوجة.



"الجوازات": إسقاط إقامة العامل المغادر الذي لم يعد ألياً بعد

شهرين ودون الحاجة إلى المراجعة

النظام سابقاً يقضي بمراجعة الجوازات وتسليم الإقامة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 12 رمضان 1439 هـ - 28 مايو 2018م

<https://sabq.org/qgN7CM>

قاسم الخبراني - الرياض
أكدت إدارة الجوازات أن النظام يسقط إقامة العامل الذي غادر البلاد ولم يعد إليها ودون الحاجة إلى المراجعة، وذلك بعد شهرين من انتهاء تأشيرة الخروج.
وتفصيلاً، قالت الإدارة عبر صفحة "ابشر" على "تويتر" ردًا على استفسار حول الموضوع: "التعليمات تلزم التقدم لإدارة الجوازات بأصل الإقامة قسم خرج ولم يعد، وطلب إسقاطه بعد مُضي شهر من تاريخ الانتهاء"، موضحة أن النظام سيسقطها "ألياً" بعد مُضي "شهرين" من تاريخ الانتهاء دون الحاجة إلى المراجعة.
وكان النظام سابقاً يقضي فقط بمراجعة الجوازات وتسليم الإقامة، وذلك بعد مرور ٣٠ يوماً من انتهاء التأشيرة ليتم إسقاطها من سجلات الكفيل في النظام الآلي، وتغيير الحالة إلى عبارة "خرج ولم يعد" حتى يتم إخلاء مسؤولية صاحب العمل ورب الأسرة، وتقديراً للعقوبات والرسوم والغرامات المقررة نظاماً.



الأحوال المدنية: فرض رسوم على إصدار الهوية إشاعة مكررة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 12 رمضان 1439 هـ - 28 مايو 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=338515&CategoryID=5

«الرياض: سليمان العنزي 3:16 28-05-2018 AM
جددت وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية نفيها لما تم تداوله مؤخراً حول فرض رسوم على إصدار الهوية الوطنية، مؤكدة أنه غير صحيح وإشاعة مكررة سبق نفيها، وشددت على الجميع ضرورة أخذ المعلومة من مصادرها الرسمية.
وأكد المتحدث الأحوال المدنية محمد الجاسر لـ«الوطن» أن ما تم تداوله حول فرض رسوم على خدمات الأحوال المدنية كرسوم إصدار الهوية الوطنية غير صحيح وإشاعة مكررة سبق نفيها، وأهاب بأنه نأمل من الجميع أخذ المعلومة من مصادرها الرسمية.
لا قرار رسمياً

قائد قوات أمن الطرق: سنطبق نظام المرور ولائحته التنفيذية على قائدي المركبات ذكور وإناث

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 رمضان 1439 هـ - 29 مايو 2018م
<http://www.alriyadh.com/1684603>

جدة - أحمد الهلالي
أكد قائد القوات الخاصة لأمن الطرق اللواء زايد بن عبدالرحمن الطويان، أن الملتقى الخاص لقيادة القوات الخاصة لأمن الطرق، والذي عقد بمقر الأمن العام بمحافظة جدة، ناقش آخر الاستعدادات لقوات أمن الطرق الخاصة في كافة مناطق المملكة، والاستفادة من التقنيات التي وفرتها الدولة.
وأضاف أنه تم التركيز في الفترة الماضية، والقادمة على رفع مستوى الأداء والكفاءة لرجال القوات الخاصة لأمن الطرق وبالذات من خلال استخدام التقنيات الحديثة، والتركيز على استخدامات التقنيات التي لها دور في الحد من الحوادث المرورية.
ولفت إلى أن الاجتماع تطرق إلى استعدادات أمن الطرق لتطبيق القرار السامي بقيادة المرأة، وتطبيق نظام المرور، ولائحته التنفيذية على كافة قائدي المركبات من الذكور، والإناث على حد سواء، وتشغيل المواقع الجديدة لأمن الطرق.
وقال: "نعمل جاهدين لتطوير أداء، وكفاءة رجال القوات الخاصة لأمن الطرق، والتركيز على تدريبهم، وتأهيلهم التأهيل الجيد مما يساهم في تقديم خدمة أفضل لكافة سائقي الطريق."
وشدد قائد قوات أمن الطرق الخاصة على رفع السرعات بالطرق المحددة والتي أعلن عنها وأي مواقع جديدة يتم إخضاعها للدراسة لكشف مدى حاجتها للرفع من عدمه وقبل رفع أي سرعات للسير بأي طريق يتم دراسته، وتهينته ليكون طريق جاهز لا فتحات خطرة به، أو أماكن لدخول الحيوانات، وتغيير اللوحات، ودراسة السعة التصميمية للطريق.
وأوضح أن الرصد الآلي المتحرك يهدف للحد من الكوارث التي تحدث ومنها ادخال مخالفات لم يكن يتم رصدها سابقا مثل تجاوز الخط الأصفر، مؤكداً أن النظام يطبق على الجميع بدء من المدن، ووصولاً للقرى، والهجر، ولا تمييز في تطبيقه والهدف من سن الأنظمة الحفاظ على الأرواح، والممتلكات.

خلال رعايته حفل جمعية حركية بمرور 10 سنوات على تأسيسها سلطان بن سلمان: خادم الحرمين احتضن قضية الإعاقة منذ بداياتها

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 رمضان 1439 هـ - 29 مايو 2018م
<http://www.alriyadh.com/1684599>

الرياض - راشد السكران، (عدسة: محمد المبارك)

أشاد صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز بالدعم غير المحدود من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - حفظه الله للمعاقين حيث احتضن قضية الإعاقة منذ بداياتها الأولى، وهو بذلك يفتقي أثر من سبقه من ملوك هذه البلاد.

جاء ذلك أثناء رعايته لحفل جمعية الإعاقة الحركية للكبار (حركية) بمناسبة مرور 10 سنوات على تأسيسها، وذلك مساء الاثنين، في القاعة الكبرى بفندق الانتركونتننتال، وبحضور أعضاء مجلس الإدارة، وكبار الشخصيات والداعمين والمدعوين.

وأضاف سموه: لقد استبشر الملك سلمان رعاه الله بهذه الجمعية وجمعية الأطفال المعوقين، وقال: "إن إنشاء هيئة رعاية ذوي الإعاقة يعد دعماً للقرارات الدائمة التي توليها القيادة للعناية بذوي الإعاقة بما يضمن تحقيق احتياجاتهم ومتطلباتهم، وتقديم أرقى الخدمات لهم من التعليم والرعاية والتأهيل، وفتح العديد من مجالات الفرص لهم لجعلهم أعضاء مشاركين في مختلف مسارات التنمية، وفاعلين في خدمة الوطن، مضيفاً: لقد أصبح لهم هيئة وطنية يرأس مجلس إدارتها وزير العمل والتنمية الاجتماعية، وتضم أعضاء أكفاء، وننتمي لها النجاحات التي تتطلع إليها القيادة وستحقق بإذن الله مع الوقت"، وبين سموه "أنه أقر برنامج الوصول الشامل، من خلال مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة."

وحدث سموه الكريم الجميع للمساهمة في الوقف الذي أعلن عنه بقيمة عشرة ملايين ريال، مستحضراً عظم الأجر والثواب الذي يتلقاه المتبرع من رب العالمين، مؤكداً أن جمعية حركية بحاجة إلى أوقاف وليس لوقف واحد، كما هو الحال في جمعية الأطفال المعوقين التي تمتلك الآن خمسة أبراج في طريقها للإنشاء، وأوقاف في المدينة المنورة، ومدن أخرى، وهذا العمل لا يأتي إلا بالتضامن والجد.

كما أشاد بالجهود التي يبذلها المهندس ناصر المطوع وفريق العمل في جمعية حركية، مهيباً بالجميع أن يستشعروا معاناة المعاقين، ويساهموا بتقديم أوجه الدعم وتوفير الحياة الكريمة والخدمات اللازمة لهم.

من جهته، قدم رئيس مجلس إدارة جمعية حركية المهندس ناصر المطوع شكره لسمو راعي الحفل لتشريفه ورعايته لحفل جمعية حركية بمناسبة عشر سنوات على تأسيسها، مؤكداً أن سموه رائداً في كل خير فقبل أن يكون أول راند فضاء عربي مسلم كان ولا زال في طليعة رواد الخير والعطاء في مملكتنا الغالية، وأضاف: أن اهتمام سموه بقضية الإعاقة وما يبذله في خدمتها سطر اسمه في سجل التاريخ الإنساني على مستوى العالم أجمع.

وكشف المطوع عن حصول الجمعية على قطعة أرض من قبل خادم الحرمين الشريفين - رعاه الله - لإقامة مقر دائم لها، ومركز تأهيل وتدريب وإنشاء ورشة ثابتة وأخرى متنقلة، لصيانة الكراسي، وأبان المطوع: أن جمعية حركية نفذت خلال الـ 10 سنوات، العديد من البرامج وقدمت للمعاقين حركياً الكثير من الخدمات التي استفاد منها، أكثر من 120 ألف رجل وامرأة على مستوى المملكة، مبيناً أن ما أنفقته الجمعية بلغ 90 مليون ريال.

مشيراً إلى أن جمعية حركية قد افتتحت فرعاً في القصيم، كما تم أيضاً دعم تأسيس حركية في المدينة المنورة، موضحاً: أن أنه تم توقيع العديد من الاتفاقيات مع مستشفيات ومعاهد تدريب وجامعات، كما تم حصول الجمعية على 50 بعثة للخارج لمنسوبي حركية بالاتفاق مع وزارة التعليم.

وأبان المطوع أن الجمعية حصلت على العديد من الجوائز بفضل الله سبحانه وتعالى ثم بالدعم اللامحدود الذي تتلقاه من حكومتنا الرشيدة والداعمين من الشركات والمؤسسات الوطنية وفاعلي الخير من المحسنين وعامة المواطنين الذين يدعمونها بجهودهم التطوعية معنوياً ومادياً.

وقبل لنهاية الحفل تم الإعلان عن جمع التبرعات لوقف الجمعية البالغ 10 ملايين ريال، وفي ختام الحفل كرم صاحب السمو الملكي الأمير/ سلطان بن سلمان الجهات والأفراد الداعمين لجمعية حركية، ثم التقط سموه الصور التذكارية مع منسوبي جمعية الإعاقة الحركية "حركية".

«العدل»: 73 ألف فسخ للوكالات خلال 50 يوما

% 87 من إجمالي العمليات تم بشكل إلكتروني

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 13 رمضان 1439 هـ - 29 مايو 2018م

<http://www.al-madina.com/article/575835>

المدينة - الرياض

كشفت إحصاءات وزارة العدل عن إجراء نحو 73.479 عملية فسخ للوكالات من قبل المستفيدين خلال الـ 50 يوما الماضية منذ إطلاق خدمات الفسخ للوكالات إلكترونياً، من بينها 63.927 عملية تمت بشكل إلكتروني وتمثل 87% من إجمالي العمليات، في حين أن النسبة الباقية تمت عبر كتابات العدل. وتمكنت الوزارة من تخفيف حاجة المستفيدين لعناء زيارة كتابات العدل عند إجراء فسخ الوكالات من خلال إتاحتها الخدمة عبر منصاتها الرقمية المختلفة (الموقع الإلكتروني، تطبيق الجوال، والهاتف الموحّد) والتي بدأت تطبيقها أول الشهر الماضي. وكانت العدل أطلقت خدمات الفسخ الإلكترونية مطلع الشهر الميلادي الماضي بتاريخ 1-4-2018 م، وشهد أول أسبوع لإطلاق الخدمة إجراء 5,612 عملية.

تعليم مكة المكرمة : لم نصرف رواتب للموظفة المستقيلة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 13 رمضان 1439 هـ - 29 مايو 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=338697&CategoryID=5

- مكة المكرمة: مصلح الفرحان 29-05-2018 AM 2:08
- أكدت الإدارة العامة لتعليم مكة المكرمة عدم صحة صرف رواتب الموظفة المستقيلة التي قيل أن راتبها صرف لمدة 14 عاما دون علمها.
- وقال المتحدث الرسمي للإدارة العامة للتعليم بمنطقة مكة المكرمة طلال الراددي لـ«الوطن» إن «الموظفة تم طي قيدها بتاريخ 12/ 11/ 1422، لاستقالتها، وتبعاً لذلك اتخذت الإجراءات الرسمية، وتم إبلاغ مكتب التأمينات الاجتماعية بمكة المكرمة الجهة المختصة باستبعاد المشتركة من سجلاتها».
- وأضاف «منذ قرار طي قيدها لم يصرف للمستقيلة أي راتب من الإدارة، وذلك وفقاً لسجلات برنامج شؤون الموظفين بالإدارة».
- وأوضح الراددي أن «الإدارة أرسلت جميع الخطابات المطلوبة إلى كافة الجهات التي استفسرت عن قضية الموظفة السابقة، وذلك من منطلق تأكيد سلامة الإجراءات التي اتخذتها الإدارة».
-

«العمل» تدرس توطين نشاطات جديدة بينها المحاماة

والمشاغل النسائية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 13 رمضان 1439 هـ - 29 مايو 2018م

http://www.aleqt.com/2018/05/29/article_1394861.html

فهد الطلال ورائيا القرعاوي من الرياض علمت "الاقتصادية"، أن وزارة العمل تدرس توطين قطاعات جديدة في السوق لها عائد اقتصادي مرتفع بينها المحاماة والمشاغل النسائية وغيرها من الأنشطة، وبحث المعروض من الوظائف مقابل الطلب. وأشار مصدر إلى أن كل نشاط له ميزاته ونقاط قوته واحتياجاته، لافتاً إلى "وجود عدد كبير من بنات الوطن لديهن خبرة كافية في ممارسة هذه المهن وهن أولى وأحق بهذه الأعمال، والسوق يحتاج إلى تنظيم، وبالتالي يصبح لأبناء وبنات الوطن فرصة أكبر وعائداً مالياً أكثر". وأوضح، أن السوق واحدة في التوطين، خاصة بعد قرار توطين 12 نشاطاً في قطاع التجزئة جذابة للسعوديين، لاحتياجها إلى مهارات متوسطة وخبرات قابلة للنقل بالتدريب، إضافة إلى أنها مقبولة اجتماعياً وتستوعب أعداداً كبيرة. وبين أن قطاع التجزئة يشكل أكثر من 37 في المائة من إجمالي حجم السوق في السعودية، وهو ثاني أكبر نشاط بعد المقاولات الذي يشكل 47 في المائة من حجم سوق العمل، إذ يبلغ إجمالي عدد العمال في قطاع المقاولات أربعة ملايين عامل تقريباً. وفي سياق ذي صلة، استتنت الوزارة المطاعم ومحلات الحلويات غير الجاهزة والكافيهات والمقاهي ومحلات الأيس كريم من قرار توطين 12 نشاطاً في سوق التجزئة الذي سيبدأ تطبيقه تدريجياً على ثلاث مراحل. وبحسب تقرير اطلعت عليه "الاقتصادية"، فإن التوطين في منافذ البيع في محلات الحلويات سيتضمن المخازن ومحلات الحلويات المتخصصة والشوكولاتة المتخصصة والحلويات الشرقية ومحلات بيع التمور ومشتقاتها والشعبيات. كما سيتم استثناء محلات الأثاث المنزلي والمكتبي الجاهزة وتفصيل المجالس والستائر ومحلات الأثاث في أسواق العويس وطيبة، ومحلات التوفير المنزلي، إضافة إلى محلات التحف المنزلية والمراتب والكراسي الطبية. ونوه التقرير إلى أن نشاط منافذ البيع في محلات السيارات والدراجات الهوائية سيستثني المعدات والتراتكورات والحفارات والتشليح، فيما سيتضمن التوطين معارض السيارات ووكالات بيع الدراجات وصلالات عرض بيع السيارات المستعملة والمستورة ووكالات بيع سيارات النقل الثقيل. وتستهدف وزارة العمل من قرار التوطين، تمكين المواطنين والمواطنات من إيجاد فرص جيدة للعمل في القطاع الخاص ورفع معدل المشاركة في هذا القطاع.

مجلس الوزراء يقر نظام • مكافحة التحرش»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 14 رمضان 1439هـ - 30 مايو 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4583658>

أقر مجلس الوزراء السعودي في جلسته التي عقدت مساء اليوم (الثلاثاء) برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، نظام مكافحة جريمة التحرش، وذلك بعد النظر في قرار مجلس الشورى الرقم (163 / 40) بتاريخ 1439/9/13هـ، والاطلاع على ما رفعه وزير الداخلية الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز. وأعد مرسوم ملكي بذلك.

وكان مجلس الشورى وافق أمس على مشروع نظام مكافحة جريمة التحرش «الرادع» بحسب وصف أعضاء في المجلس، وتضمن عقوبات على المتحرشين، تصل إلى السجن لمدة قد تصل إلى خمس سنوات والغرامة التي قد تصل إلى 300 ألف ريال.

وقرر مجلس الوزراء أيضاً تعديل عدد من مواد نظام الخدمة المدنية، الصادر بالمرسوم الملكي الرقم (م/49) وتاريخ 1397/7/10هـ ، على النحو الموضح في القرار. بعد النظر في قرار مجلس الشورى الرقم (53/167) وتاريخ 1439/1/6هـ، وأعد مرسوم ملكي بذلك.

ومن بين قرارات المجلس، إضافة فقرة تحمل الرقم (2) إلى المادة (12) من اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية، الصادرة بقرار مجلس الوزراء الرقم (86) وتاريخ 1436/2/9هـ، وإضافة مادة هي (المادة 12 مكرر) إلى لائحة دور الرعاية الاجتماعية، الصادرة بقرار مجلس الوزراء الرقم (322) وتاريخ 1434/9/14هـ، وإضافة المادة (29 مكرر) إلى اللائحة الأساسية لبرامج تأهيل المعوقين، الصادرة بقرار مجلس الوزراء الرقم (34) وتاريخ 1400/3/10هـ، على النحو الموضح في القرار.

جاء ذلك بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، المتعلقة بتحويل الوزارة حق الولاية على بعض فئات المجتمع ممن ليس في مقدورهم رعاية أنفسهم وحماية حقوقهم، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (54 / 171) وتاريخ 1439 / 1 / 7هـ.

كذلك قرر مجلس الوزراء الموافقة على أن تكون مدينة الرياض أحد مراكز البيانات المحلية (2030) لمدن العالم، وتقويض صاحب السمو الملكي رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض - أو من ينوبه - بالتفاوض والتوقيع على الاتفاق اللازم في هذا الشأن مع المجلس العالمي لبيانات المدن.

ووافق المجلس على تشكيل مجلس إدارة مركز المعلومات الوطني برئاسة صاحب السمو الملكي نائب رئيس مجلس الوزراء، وذلك على النحو الموضح في القرار .

«الشورى» يوافق على تعديل نظام المرور ويطالب • الخطوط الحديدية» بإنهاء المشاريع المتعثرة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 14 رمضان 1439هـ - 30 مايو 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4583558>

وافق مجلس الشورى اليوم (الثلاثاء) برئاسة رئيسه الدكتور عبدالله آل الشيخ على تعديل نظام المرور الصادر قبل 11 عاماً، والمعدل قبل عامين.

وأوضح مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى الصمعان في تصريح صحافي عقب الجلسة، أن المجلس اتخذ قراره بعدما استمع إلى مداخلات الأعضاء وآرائهم تجاه تقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن التعديل المقترح. وشملت مداخلات الأعضاء ملاحظات تنظيمية إضافة إلى النظر في بعض العقوبات التي تردع المخالفين وتضبط السلوك.

وأضاف الصمعان أن المجلس ناقش أيضاً تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في شأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية. وطالبت اللجنة في توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لإنهاء مشاريع المؤسسة المتعثرة، خصوصاً ما يتعلق منها في جوانب الأمن والسلامة وتطوير الخدمات.

وطالبت اللجنة المؤسسة بالعمل على تعزيز الكفاءة الاقتصادية لمشاريع الخطوط الحديدية من خلال جذب الاستثمارات الدولية لتكون ضمن حركة عبور التجارة العالمية (خطوط الترانزيت). (وطالبت اللجنة، المؤسسة بتزويد القطارات بالعدد الكافي من مساعدي قائدي القطارات ومساعدتي المشرفين، بما يضمن سرعة خدمة المسافرين وتحسين جودتها.

ودعت اللجنة المؤسسة إلى التنسيق مع الجهات المعنية لإعطاء موظفيها المميزات المالية المشجعة، والبدلات المناسبة لطبيعة عملهم، وبما يكفل الحفاظ عليهم واستمراريتهم في المؤسسة. وطالبت اللجنة، المؤسسة بإدراج المسارات المقررة في الخطة الاستراتيجية ضمن مبادراتها لبرنامج «التحول الوطني 2020».

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش لاحظ أحد الأعضاء أن المؤسسة العامة للخطوط الحديدية لم تضع مؤشرات أداء أو جداول مقارنة لما تحقق لها من منجزات في تقريرها. وأشار آخر إلى أن تقرير المؤسسة لا يتضمن مستجدات إنشاء خط حديد يربط شرق المملكة في غربها، ولفت إلى أن قطاع النقل البري يشهد تحولات لا بد أن تواكبها تقارير المؤسسة.

بدوره، أشار آخر إلى أن المؤسسة لم تقدم خططاً لإيصال قطاراتها إلى الجبيل الصناعية أو الخفجي. ورأت إحدى العضوات أن يتم هيكلة قطاع النقل للسكك الحديد لتتحول المؤسسة إلى هيئة عامة، وأن تتخلى عن تشغيل خطوط القطارات وتتولى التنظيم والتنسيق وتطوير الدراسات حول بناء خطوط السكك الحديد، وأن تسعى لربط تلك السكك المستقلة مع بعضها لتكوين شبكة سكك خطوط حديد وطنية.

وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة

«العمل» توقف 89 مكتباً للاستقدام

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 رمضان 1439 هـ - 30 مايو 2018م

<http://www.alriyadh.com/1684784>

الرياض - محمد الحيدر
أوقفت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، نشاط 89 مكتباً للاستقدام؛ وذلك نتيجة زيادة نسبة تغيب العمالة المنزلية التي قامت بالتوسط في استقدامها عن النسبة المحددة نظاماً، كما أوقفت كافة الأنشطة التي تزاوُلها والخدمات المُقدَّمة لها من قبل الوزارة والجهات ذات العلاقة. وتنص قواعد ممارسة نشاط الاستقدام وتقديم الخدمات العمالية، على إيقاف المكتب لمدة ستة أشهر قابلة للزيادة في حال تجاوزت نسبة تغيب أو رفض العمل من العمالة المنزلية التي قام بالتوسط فيها النسبة المقررة.
وقال المتحدث الرسمي للوزارة خالد أباالخير: «إن قرار إيقاف 89 مكتباً جاء لتنظيم سوق العمالة المنزلية، وأن تقوم المكاتب والشركات بدورها في توعية العمالة بالالتزام بالعقود وفق الأنظمة المعمول بها، وتوعيتها بالاطلاع على الحقوق والالتزامات التي ضمنها لها لائحة الاستقدام.»

خادم الحرمين لأمرأ المناطق: اهتموا بمصالح المواطنين والمقيمين واجتهدوا في إنجازها

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 رمضان 1439 هـ - 30 مايو 2018م

<http://www.alriyadh.com/1684730>

جدة - واس
استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في قصر السلام بجدة، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، مساء اليوم أصحاب السمو الملكي أمراء المناطق بمناسبة اجتماعهم السنوي الخامس والعشرين، وهم صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان، وصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، وصاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز أمير منطقة تبوك، وصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير، وصاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية، وصاحب السمو الملكي الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد أمير منطقة نجران، وصاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم، وصاحب السمو الملكي الأمير الدكتور حسام بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة الباحة، وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعد بن عبدالعزيز أمير منطقة حائل، وصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة، وصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن سلطان بن عبدالعزيز أمير منطقة الحدود الشمالية، وصاحب السمو الملكي الأمير بدر بن سلطان بن عبدالعزيز أمير منطقة الجوف.

وأطلع خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - خلال اللقاء على أبرز الموضوعات التي تناولها الاجتماع الخامس والعشرين لأمرأ المناطق.

وقد أوصى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - أصحاب السمو أمرأ المناطق بتقوى الله عز وجل والاهتمام بمصالح المواطنين والمقيمين ومتابعة أحوالهم وتلمس احتياجاتهم والاجتهاد في إنجازها بما يحقق التنمية الشاملة ويخدم مصلحة الوطن والمواطن.

حضر الاستقبال صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، ومعالي وكيل وزارة الداخلية الدكتور ناصر بن عبدالعزيز الداود.



«الصحة» تنفي وتشير لإهمال المرضى

بيشة: اتهامات لمركز الكلى بالتسبب بوفاة شخصين وغيبوبة

ثالث

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 14 رمضان 1439 هـ - 30 مايو 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1645296>

محمد السريعي (بيشة@alsreiy) اتهمت عائلتان بمحافظة بيشة مركز غسيل الكلى بالمحافظة، بالتسبب في وفاة سيدة ودخول أخرى بحالة غيبوبة، وأكدت مصادر «عكاظ» وجود حالة وفاة ثانية لرجل أربيعيني مصاب بالفشل الكلوي (السبت) الماضي بتاريخ «26/5/2018»، وكانت آخر جلسة غسيل أجريت له بالمركز يوم (الأربعاء) بتاريخ «23» من نفس الشهر.

وقال شقيق السيدة المتوفاة «عون يحيى العامري» في حديث خاص (لعكاظ) أن شقيقته مصابة بالفشل الكلوي منذ ثلاثة أعوام، وتجري الغسيل بالمركز وفي جلستها الأخيرة يوم (الأربعاء) الماضي الساعة السادسة مساءً، كان ضغطها مرتفعاً ورغم قياسه من قبل المركز تم إجراء الغسيل، وخرجت من المركز الساعة 11 ليلاً، وبعد وصولها المنزل انتكست حالتها وأصبحت بحالة إغماء، وتم نقلها لمستشفى الملك عبدالله بواسطة الهلال الأحمر، وبعد وصولها المستشفى أفاد الأطباء أن ضغطها مرتفعاً وتسبب في انفجار بشرايين الدماغ، وحصل لها نزيف حاد بالمخ، وتم إجراء عملية لها لكنها توفيت ليلة البارحة، وأشار عون إلى أنهم يتهمون مركز الكلى بالتسبب بوفاة شقيقتهم.

جانبه أكد «عامر سعد»، شقيق السيدة المنومة بالعناية المركزة بمستشفى الملك عبدالله ببيشة (لعكاظ)، أنهم أرسلوا شكوى لوزارة الصحة عبر (937)، يتهمون فيها مركز الغسيل بالتسبب في دخول شقيقتهم بحالة غيبوبة يوم (الثلاثاء) الماضي بعد إصابتها بنزيف حاد بالمخ، موضحاً أن حالتها الصحية انتكست بعد جلسة الغسيل الكلوي.

وأوضحت إدارة التواصل والعلاقات والتوعية بمديرية الشؤون الصحية بمحافظة بيشة، أنه أشار إلى ما تم تداوله بوسائل التواصل الاجتماعي، حول وفاة اثنين «مريضة ومريض» من مرضى الفشل الكلوي المراجعين لمركز الأمير سلطان لأمراض الكلى بمحافظة بيشة، ودخول أخرى في غيبوبة، وسعياً منا إلى إيضاح الحقيقة وتبديد الشائعات.

نفيدكم بأن مركز الأمير سلطان بن محمد الكبير لأمراض الكلى بمحافظة بيشة يراجع أكثر من 100 مريض، ويتلقون عملية الغسيل الكلوي به بانتظام ومراعاً به كل جوانب الجودة وإجراءات سلامة المرضى سواء في التجهيز أو الكوادر الطبية المؤهلة والمتخصصة، حيث يعمل بالمركز «5 أطباء - 1 استشاري أمراض كلى - 2 أخصائي أمراض كلى - 2 طبيب مقيم كلى»، بالإضافة إلى 22 ممرضة و2 إداريين وأخصائي اجتماعي وأخصائي تغذية.

ويقوم المركز بتقديم خدمات علاجية ووقائية لمرضى الفشل الكلوي، بالإضافة إلى عيادة لمرضى الفشل الكلوي ما قبل الغسيل، وتوجد متابعة لمرضى زراعة الكلى أثناء، وبعد جلسة الغسيل للضغط والسكر والحالة الصحية للمريض، بالإضافة إلى صيدلية خاصة بالمركز توفر جميع احتياجات مرضى أمراض الكلى والغسيل الكلوي.

كما يقوم قسم الخدمة الاجتماعية بالمركز بدراسة ومتابعة الظروف الاجتماعية للمرضى، والعمل معهم على تذليلها، بالإضافة إلى الاتصال بالغير المنتظمين على جلسات الغسيل لحضور جلسات الغسيل.

أما بشأن الحالات المشار إليها بوسائل التواصل الاجتماعي، أن سبب وفاتها ناتج من الاجراءات الطبية المقدمة للمرضى خلال جلسات الغسيل، فهذا غير صحيح، ونطمئن الجميع بأن المركز يقوم بخدمة المرضى بالشكل المطلوب، والصحيح لا علاقة لوفاة الحالات المشار إليها بخدمة المركز واجراءات الغسيل، وإنما ذلك مرتبط بارتفاع الضغط لدى الحالات نتيجة إهمال، أو عدم الانتظام في أخذ جرعات أدوية الضغط في منازلهم، بالإضافة إلى عدم انتظام بعض المرضى في الغسيل حسب جدول الغسيل المثالي «ثلاث جلسات في الاسبوع»، مع انتظام في أخذ الادوية، ولكن بعض المرضى شفاهم الله يبقى أربعة أيام بدون غسيل، وهذا فيه خطر عليهم ولا ينصح الأطباء به وهؤلاء من يتعرضون لمضاعفات سريعة، ويدخلون في نوبات إغماء وعدم انتظام في الضغط والسكر بسبب تسمم الدم، وقد تصل الحالة للطوارئ متأخرة.

كما نود التوضيح بأنه لا يوجد أي حالة مريض كلى بمركز الامير سلطان لأمراض الكلى بمحافظة بيشة سبق وأن تعرضت لغيوبة أثناء الغسيل. ونشير إلى أن عدم انتظام وارتفاع ضغط الدم المفاجئ والمستمر، من مضاعفات الفشل الكلوي والأوعية الدموية لمرضى الفشل الكلوي، وتكون غير قابلة للتكيف مع الارتفاع المفاجئ في ضغط الدم، مما يؤدي إلى نزيف في أي عضو بالجسم بالإضافة إلى تغير نظام علاج الضغط بسبب شهر رمضان يؤدي إلى عدم انتظام ضغط الدم، وكذلك تغيير نظام الأكل للمريض يؤدي إلى نفس المضاعفات.

ونهيىب بالجميع ضرورة استقاء المعلومة من مصدرها، وعدم الانجراف خلف الشائعات التي تثير الرأي العام، وتزرع الثقة بين المنشأة الصحية والمستفيد دون تثبيت من صحتها أو الهدف منها.

كما نود أن نوضح للجميع أن المعلومة الطبية لا يمكن ولا يصح الاعتماد فيها على أشخاص غير متخصصين بالجانب الطبي، فهي معلومة تخصصية لها متخصصيها، ولا يجوز الخوض فيها دون علم، فقد تتسبب في إثارة الجمهور رغم عدم صحتها أو منطقيتها، علماً بأن معظم المغردين ليس لديهم مرضى في الغسيل الكلوي، فلا يشعرون بتأثر المرضى النفسي عندما يغردون بمعلومات تنعكس نفسياً على الأحياء، فنرجو الاجتهاد في الأمور التي تعود بالنفع للمريض والمنشأة، ونحن مستعدون لأخذ جوله لمن يريد لشرح مراحل العلاج بالمركز، ورؤية حقيقة الخدمات بعينه، فنحن بمديرية الشؤون الصحية بمحافظة بيشة ليس لدينا ما نخفيه عن المريض، وكافة المستفيدين من الخدمة، وكل ما نقدمه ما هو إلا واجبنا الذي تمليه علينا منطلقاتنا الدينية ومهمتنا الطبية ورسالتنا الانسانية، وواجبنا الذي أولينا إياه من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده، لتحقيق كل سبل العلاج والخدمة الصحية ذات المواصفات الجيدة.

ونسأل الله للمتوفين الرحمة والمغفرة لأهلهم وذويهم الصبر والسلوان، كما نتمنى الشفاء العاجل للمريضة المرقدة بالعناية المركزة بمستشفى الملك عبدالله.

قانوني: المنع من العمل والسجن عقوبة المنشأة المسيئة للعامل السعودي

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 14 رمضان 1439 هـ - 30 مايو 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1645091>

فاطمة آل ديبس (@fatimah_a_d) الدمام
بيّن المحامي والمستشار القانوني يعقوب المطير أن ما قامت به منشأة من وضع لوحة مسببة لأحد العاملين السعوديين، يدخل ضمن مخالفات الأولى للإساءة للموظف السعودي الذي يعمل بها، والإضرار بقرار التوظيف في القطاع الخاص، وأضاف: «إذا عملت المنشأة على نشرها في مواقع التواصل الاجتماعي بقصد التشهير تصل العقوبة ضد مرتكب الجريمة إلى السجن سنة أو غرامة مالية تصل إلى 500 ألف ريال، وتكون خاضعة لسلطة المحكمة الجزائية المختصة.» وقال المطير إن ما قامت به المنشأة يدخل تحت نطاق الإساءة للموظف السعودي الذي يعمل بها، إذ إن هذه الصورة المسيئة تقصد الإضرار بقرار التوظيف في القطاع الخاص، وهذا يندرج تحت مسؤولية قسم التفتيش بمكاتب العمل التي تختص مكانيا بهذه المنشأة من التحقق و معاقبة المنشأة في حال ثبوت المخالفة، وأيضا في حال قامت المنشأة بنشرها على مواقع التواصل الاجتماعي بقصد التشهير والإضرار بالموظف السعودي العامل لديها، تصبح جريمة معلوماتية تخول الموظف بتقديم بلاغ عنها لدى الجهات المختصة.
وكانت فرق التفتيش التابعة لوزارة العمل ضبطت منشأة وضعت لوحة مسببة إلى أحد العاملين السعوديين، وثبت أن المسيء هو عامل وافد لدى المنشأة، وسيتم إيقاع العقوبة النظامية على الوافد، ومنها منعه من العمل في المملكة ومحاسبة المنشأة.



34% انخفاض مدة الانتظار في الطوارئ

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 14 رمضان 1439 هـ - 30 مايو 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=338755&CategoryID=5

الرياض: خالد الصالح 30-05-2018 3:13 AM
كشفت وزارة الصحة عن انخفاض مدة الانتظار في الطوارئ بنسبة 34% وذلك من 199 دقيقة إلى 131 دقيقة، فيما بلغت نسبة انخفاض مدة الانتظار في العيادات الخارجية 32% من 48 دقيقة إلى 32 دقيقة، وتقلصت مدة الانتظار في الطوارئ للحالات الحرجة بنسبة 44% وذلك من 16.5 دقيقة إلى 9.3 دقائق، يأتي ذلك في الوقت الذي أعلنت فيه الوزارة عن زيادة عدد العيادات النفسية بالمراكز الصحية 940% وذلك من 30 مركزاً فقط إلى 312 مركزاً.
من الطوارئ إلى التنويم

ذكرت إحصائية لوزارة الصحة لعام 2017 اطلعت عليها «الوطن»، أن «مدة الانتقال من الطوارئ إلى التنويم انخفضت بنسبة 61%، فيما زاد عدد الأسرة العام الماضي 1822 سريرًا، وذلك من 41,835 سريرًا إلى 43,657 سريرًا»، مشيرة إلى زيادة معدل زيارات الفرد لمراكز الرعاية الأولية بنسبة 14% وذلك من 2,36 زيارة إلى 2,69 زيارة. مدة الانتظار للجراحة

أبانت الوزارة أن «المستشفيات الحكومية شهدت انخفاضًا في مدة الانتظار من التنويم إلى الجراحة بنسبة 35% من 2,4 يوم إلى 1,6 يوم، كما انخفضت مدة الانتقال من الطوارئ إلى العناية المركزة 77% وذلك من 13:49 ساعة إلى 3:14 ساعات.

الأمراض التنفسية
أوضحت الإحصائية أن «الأمراض التنفسية في المستشفيات انخفضت بنسبة 65% وذلك من 273 حالة إلى 42 حالة، وارتفعت نسبة فحص السمع للمواليد من 17% إلى 89%، كما زادت نسبة فحص القلب للمواليد من 20% إلى 90%، وزاد أيضاً عدد غرف العزل التنفسي بالمستشفيات من 432 غرفة إلى 646 غرفة، وارتفع عدد الزيارات المنزلية 27% من 254 ألف مركز إلى 333 ألف مركز، وبلغت زيادة نسبة التحصين ضد الإنفلونزا الموسمية 45% من 2,2 مليون إلى 3,2 ملايين».

جراحات اليوم الواحد
كشفت الوزارة عن زيادة نسبة جراحات اليوم الواحد من 37% إلى 60% فيما تبلغ النسبة العالمية 80%، وبينت أن نسبة الاستشارات الطبية الهاتفية بمركز 937 زادت من 79 ألف استشارة إلى 420 ألف استشارة. انخفاض معالجة الشكاوى

قالت الوزارة إن «مدة معالجة الشكاوى الهاتفية بمركز 937 انخفض 50% وذلك من 6 أيام إلى 3 أيام، بينما زادت نسبة رضا المتصلين بمركز 937 بنسبة 22% وذلك من 67% إلى 82%».

الإقلاع عن التدخين
بينت الوزارة أن «عدد عيادات مكافحة التدخين زاد بنسبة 59% وذلك من 160 عيادة إلى 254 عيادة في مختلف مناطق المملكة، كما زاد عدد مراكز القلب 46% من 13 مركزًا إلى 19 مركزًا، وارتفعت نسبة فحص سرطان الثدي 63%، كما زادت نسبة الإقلاع عن التدخين بنسبة 31%، وكشف أكثر من 8 آلاف حالة سكري من خلال الحملات التوعوية».



العقوبة سجن سنة وغرامة 50 ألف ريال وتضاعف في حال التكرار جهود رسمية لوقف استغلال الأطفال ودفعهم إلى اقتحام • عالم الشهرة»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 15 رمضان 1439 هـ - 31 مايو 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4583749>

تنادت جهات معنية لوقف حالات متزايدة من انتهاك حقوق الأطفال واستغلالهم لأغراض الشهرة والتسويق، ما نتج منه قصص مزعجة ومشاهد مقلقة أثارت حفيظة الرأي العام واستنكرها، ما استدعى المؤسسات الحكومية المعنية للتحذير من السلوكيات التي قد تترتب على مرتكبيها ملاحقات قانونية وعقوبات صارمة وقاسية. وتوعد المتحدث باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل، بملاحقة كل أم أو أب يستغل أطفاله للتكسب المادي أو الشهرة. وطالب عبر تغريدة في حسابه على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» بالإبلاغ عن أي استغلال للطفل أو الطفلة بغرض التكسب أو الشهرة من خلال الرقم 1919.

من جانبها، جرمّت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ظاهرة تصوير الأطفال على وسائل التواصل الاجتماعي واستغلالهم بغرض الشهرة. فيما اعتبرت الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع استغلال الأطفال لأغراض الشهرة «جريمة يُعاقب عليها النظام». وقالت إنها تعمل على مراقبة المحتوى الرقمي أخلاقياً، وإصدار العقوبات للجهات الإعلامية غير الملتزمة الأنظمة والقوانين في المحتوى المرئي.

ووجه النائب العام سعود المعجب فروع النيابة العامة ودوائرها كافة بتحريك إجراءات الدعاوى الجزائية ضد مرتكبي التجاوزات المتعلقة في استغلال براءة الأطفال في مواقع التواصل الاجتماعي، بمن فيهم أولياء أمورهم، إلى جانب رصد هذه القضايا في سجلات خاصة والرفع عنها في تقارير دورية مفصلة.

وأشاد المستشار الأسري أحمد الخميسي بهذه الخطوات التي قال لـ«الحياة» إنها «تنسجم مع واجبات هذه المؤسسات الحكومية المخولة بحفظ السلام الاجتماعي وصونه ما يخرم انسجامه واعتداله»، مضيفاً «من أشد أنواع الظلم هو ظلم الأطفال، والاعتداء عليهم أو استغلالهم، فالفرد في مرحلة طفولته تتشكل حياته وتبنى شخصيته، فالعبث في بناء هذه المرحلة أمام ما تحتاجه من الثقة والحب والأمن والتوافق النفسي والاجتماعي سيحدث شخاً كبيراً، وبالتالي سلوكيات خاطئة وشخصية ضعيفة وهدم للقيم.»

بدورها، قالت المحامية نورة أبو حيمد لـ«الحياة»: «إن أبرز أسباب استغلال الأطفال عبر مواقع التواصل الاجتماعي في الشهرة، يأتي بغرض التكسب المادي، أو السعي وراء الشهرة الشخصية، أو الرغبة بالتباهي، وما يوسع انتشار الظاهرة غياب الرقابة، وقلة وعي من تناط بهم مسؤولية رعاية الطفل.»

ورأت أن من شأن هذا الاستغلال «عرقلة نمو الطفل الطبيعية العقلية، والعاطفية، والأخلاقية وخلق النرجسية في ذاته، والتركيز على المظاهر الخارجية، وتأسيسه على عدم إعطاء الخصوصية قيمتها المعتبرة، ناهيك عن الاعتداء عليها بالأصل، وقد يمس في كرامة الطفل وشعوره، من خلال إجباره على تأدية أدوار معينة، أو ما يتبع الشهرة من آثار لا يملك تحملها.»

وأضافت أبو حيمد: «في تقرير دوري صادر من المملكة العام 2015 في شأن انفاذ اتفاق حقوق الطفل، اعتبرت الانعكاسات السلبية المتجددة لمواقع التواصل الاجتماعي أحد التحديات التي تشكل هاجساً للدولة. ويأتي ذلك متوائماً مع التوسع في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وبروز ظاهرة استغلال الأطفال عبرها خصوصاً في مجال الشهرة.» وتناولت اللانحة التنفيذية لنظام الطفل مفهوم الاستغلال، بأنه استخدام الطفل في أعمال مشروعة أو غير مشروعة باستغلال صغر سنه أو طيشه أو هواه أو عدم خبرته أو عدم إيقاع العقوبة عليه، وبموجب نظام حماية الطفل يعتبر طفلاً كل إنسان لم يبلغ سن 18 عاماً.

يُذكر أن نظام حماية الطفل حظر استغلاله بأي شكل من الأشكال، فيما رتب نظام الحماية من الإيذاء عقوبة عن أفعال الإيذاء المدرج ضمنها الاستغلال، بالحبس مدة تراوح بين الشهر إلى السنة، وغرامة تراوح بين خمسة آلاف إلى 50 ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين وتضاعف العقوبة في حال العود.

وإلى جانب الدور الذي تقوم به الجهات المعنية؛ فإن مواجهة هذه الظاهرة يستلزم مساهمة المجتمع من خلال التبليغ عن حالات الاستغلال المطلع عليها، هذه المسؤولية التي أكدها نظامي حماية الطفل، والحماية من الإيذاء.

وقال القانوني عبدالله المدعج لـ«الحياة» عن نتائج هذه الخطوات الجادة في محاصرة الظاهرة، «قرار النائب العام يأتي تطبيقاً فعلياً لنظام حماية الطفل، وجاء هذا النظام لحماية الطفل من أشكال الإهمال والإيذاء كافة التي يتعرض لها الطفل في البيئة المحيطه به.»

ورأى أن هذا القرار أتى متأخراً بعض الشيء وتطبيقه فعلياً بعد انتشار الظاهرة وتفاقمها في المجتمع عبر نشر مقاطع وصور للأطفال يعتبر خرقاً للقانون وعرضة للعقوبة.

«النيابة العامة»: على المقيمين مراعاة قيم المجتمع السعودي واحترام تقاليده ومشاعره

المصدر: جريدة الرياض الخميس 15 رمضان 1439 هـ - 31 مايو 2018م

<http://www.alriyadh.com/1684875>

متابعة - الرياض الإلكتروني
أكدت النيابة العامة أنه يجب على كافة المقيمين في المملكة الالتزام بالأنظمة ومراعاة قيم المجتمع السعودي واحترام تقاليده ومشاعره، وذلك حسيماً أشارت من خلال تغريدة عبر حسابها الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر". وأشارت النيابة إلى أن المادة 41 من نظام الحكم نصت على أن "يلتزم المقيمون في المملكة العربية السعودية بأنظمتها، وعليهم مراعاة قيم المجتمع السعودي واحترام تقاليده ومشاعره".

ربط العلاوة السنوية والترقيات بمستوى الأداء الوظيفي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 15 رمضان 1439 هـ - 31 مايو 2018م

<http://www.alriyadh.com/1684868>

الرياض - واس
أوضح معالي وزير الخدمة المدنية الأستاذ سليمان الحمدان أن مرحلة تطوير نظام الخدمة المدنية ولوائحه والقرارات ذات الصلة مستمرة في طريق الإصلاح الوظيفي بما يعزز رفع الإنتاجية وينعكس إيجابياً على تحسين مستوى الخدمات للمواطن، وأقر مجلس الوزراء خلال أقل من أسبوعين عدة جوانب لتطوير هذا النظام حيث اعتمد ترتيبات جديدة لأول مرة تخص كيفية الاختيار لممارسة وظائف الوكلاء والمساعدين في الوزارات وترتكز هذه الترتيبات على أفضل الممارسات في الموارد البشرية، ويرجع تميز هذه الخطوة أن تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 يستلزم وجود ترتيبات جديدة ومرنة للتعامل مع ممن يتولى ممارسة مهام هذه الوظائف التي تعدّ من أهم مكونات العمل الحكومي بما يدعم الوزارات في تحقيق رؤاها وتوجهاتها.

كما أعطي للوزير في الوزارات المشمولة بتلك الترتيبات بأن يختار من يرى أنه الأنسب ويخدم المرحلة الحالية سواء من داخل الوزارة أو خارجها موظفاً حكومياً أو غير حكومي، بحيث يركز على مستوى المعارف والمهارات الفنية والقيادية لدى المراد تكليفه دون الاعتماد على سنوات الخبرة أو المرتبة الحالية، وفي هذا تشجيع ودفع للكفاءات الشابة المتميزة لممارسة مهام هذه الوظائف القيادية، إضافة إلى الانفتاح على القطاع الخاص للاستفادة من الكفاءات المتوفرة بالتكليف على تلك الوظائف وفق أطر نظامية واضحة.

أما ما يخص التعديلات التي أُقرت في جلسة مجلس الوزراء يوم الثلاثاء مساءً الموافق 1439/9/14 هـ فقد أوضح الوزير الحمدان أن تلك التعديلات يمكن تلخيصها في ثلاثة جوانب، الجانب الأول: إيجاد منهجية جديدة تخص ربط الحوافز المادية وأهمها العلاوة السنوية والترقيات بمستوى الأداء الوظيفي وهذا مطلب حتمي بغرض الارتقاء بالوظيفة العامة وشاغلها كجزء من أهم مستهدفات رؤية المملكة (2030) والذي سوف يؤدي إلى أن تكون تقارير الأداء الوظيفي مبنية على الناحية الموضوعية ومرتبطة بتحقيق الأهداف كما ستخلق هذه المنهجية جواً من المنافسة بين عموم الموظفين وكذلك رفع كفاءة الانفاق.

وأبان معاليه أن الجانب الثاني يتضمن مساراً جديداً لتحفيز الموظفين المجدين وذلك بمنحهم المكافآت التشجيعية نتيجة لأدائهم المتميز، يقابل ذلك كيفية التعامل مع الموظفين غير المجدين بعد نفاذ الفرص اللازمة التي منحوا إياها لتطوير أدائهم، مضيفاً أن الجانب الثالث هو مؤسسي ويخص رأس المال البشري من حيث إدارة الموارد البشرية وتطويرها والاهتمام بالقيادات وإدارة المواهب والتعاقب الوظيفي.

وأشار وزير الخدمة المدنية إلى أن الوزارة حالياً عبارة عن ورشة عمل يومية بغرض استكمال مشروع تحديث لوائح الخدمة المدنية البالغة (22) لائحة، وذلك في ضوء نتائج ورش العمل وكذا مرئيات العديد من المستشارين والخبراء و فرق العمل من معظم الجهات الحكومية بحسب الاختصاص، ومن المؤمل بإذن الله أن تكون نتائج تلك الجهود قريبة جداً وتأخذ مسارها التشريعي للإقرار، والتي تتفق في سياقها مع خطة الوزارة الاستراتيجية ورؤاها وأهدافها وما لديها من مبادرات، وبشكل عام فإن كل التعديلات المتوقعة إجرائها تركز على أن يكون دور الوزارة لا مركزي بما يدعم تمكين الجهات الحكومية من إدارة مواردها البشرية بشكل كامل بحيث تنفرد وزارة الخدمة المدنية لعمليات رسم السياسات العامة واعداد اللوائح والأدلة والأدوات المختلفة التي تدعم تلك الجهات إضافة إلى تركيزها على الرقابة والدعم والمساندة.

واختتم تصريحه وزير الخدمة المدنية بشكره لخدام الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - على ما تلقاه الخدمة المدنية من اهتمام ورعاية، وفي ذات السياق عبر عن اشاداته بالتعاون الذي تلقاه الوزارة من أصحاب المعالي الوزراء والمختصين المشاركين مع الوزارة في فرق التطوير والتي سوف يكون لها الأثر الطيب بإذن الله.



آليات لاستقبال شكاوى 'التحرش' بالجهات الحكومية والأهلية مسائلة تأديبية للجاني لا تخلّ بحق الضحية في مواصلة الإجراءات

المصدر: جريدة المدينة الخميس 15 رمضان 1439 هـ - 31 مايو 2018م

<http://www.al-madina.com/article/576122>

المدينة - جدة

ألزم نظام مكافحة التحرش، الذي أقره مجلس الوزراء أمس الأول، الجهات المعنية في القطاعين الحكومي والأهلي، بوضع التدابير اللازمة؛ للوقاية من التحرش ومكافحته، في إطار بيئة العمل في كل منها، على أن يشمل ذلك آلية تلقي الشكاوى داخل الجهة، والإجراءات اللازمة؛ للتأكد من صحة الشكاوى وجديتها، بما يحافظ على سريتها.

ونصت المادة الخامسة من النظام، أنه يجب على الجهات المعنية في القطاعين الحكومي والأهلي مساءلة أي من منسوبيها -تأديبياً- في حال مخالفته أيًا من الأحكام المنصوص عليها في النظام، وذلك وفقاً للإجراءات المتبعة، ولا تخلّ المسائلة التأديبية التي تتم وفقاً لهذه المادة بحق المجني عليه في التقدم بشكاوى أمام الجهات المختصة نظاماً.

وأوضح النظام أنه يقصد بجريمة التحرش، كل قول أو فعل أو إشارة ذات مدلول جنسي، تصدر من شخص تجاه آخر، يمس جسده أو عرضه أو يחדش حيائه بأي وسيلة كانت، بما في ذلك وسائل التقنية الحديثة.

ويعاقب المتحرش بالسجن مدة لا تزيد على (سنتين)، وبغرامة مالية لا تزيد على (مئة) ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وتكون عقوبة جريمة التحرش السجن لمدة لا تزيد على (خمس) سنوات، وبغرامة مالية لا تزيد على (ثلاثمئة) ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، في حالة العود أو وفي 7 حالات فصلها النظام.

كما يعاقب كل من حرض غيره أو اتفق معه، أو ساعده بأي صورة كانت، على ارتكاب جريمة تحرش؛ بالعقوبة المقررة للجريمة.



وكيل "العدل" يتفقد الخدمات التوثيقية للمرابطين بالحد الجنوبي

المصدر: جريدة المدينة الخميس 15 رمضان 1439 هـ - 31 مايو 2018 م
<http://www.al-madina.com/article/576163>

واس - الرياض
تفقد وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية والتوثيق والتسجيل العيني للعقار الشيخ عبدالرحمن بن عبدالواحد بن نوح الخدمات العدلية والتوثيقية التي تقدمها الوزارة للجنود البواسل المرابطين في الحد الجنوبي والتأكد من جاهزيتها وجودة خدماتها.
جاء ذلك خلال زيارة بن نوح، يرافقه مستشار وزير العدل الشيخ عبدالعزيز بن محمد السمان، قيادة قوة جازان والحد الجنوبي.
واستقبل الشيخ بن عبدالواحد قائد قوة جازان اللواء محمد العمري، ثم وقف على الخدمات التوثيقية والعدلية التي تقدمها الوزارة للمرابطين في الحد الجنوبي من خلال كتابات العدل المتنقلة، ضمن مبادراتها للتحويل الوطني 2020 المحققة لرؤية المملكة 2030، وجهزت الوزارة كتابات العدل المتنقلة بتقنيات متكاملة من أجل تقديم كافة الخدمات للمرابطين في مواقع مرابطتهم وإنجاز كل الخدمات بمختلف أنواعها التوثيقية والعدلية.



الحقيل: توفير المساكن للأسر الضمانية الأشد حاجة بـ •الانتفاع»

رفع نسبة التملك إلى 70 ٪ عام 2030 في جلسة سرية بت
•الشورى:»

المصدر: جريدة المدينة الخميس 15 رمضان 1439 هـ - 31 مايو 2018 م
<http://www.al-madina.com/article/576114>

جابر المالكي - الرياض

A A

قال وزير الإسكان ماجد الحقيل أمام مجلس الشورى، أمس: إن «برنامج الإسكان» الذي يعد أحد برامج رؤية المملكة 2030، وتتضافر فيه جهود 16 جهة حكومية، بهدف رفع نسبة التملك السكني إلى 60 ٪ بحلول عام 2020 وإلى 70 ٪ بحلول عام 2030، من خلال منظومة متكاملة من الحلول المتنوعة.

وأشار إلى أنه سيتم من خلاله توفير المساكن للأسر الأشد حاجة من المسجلين في الضمان الاجتماعي، وذلك بتوفير مئات الآلاف من المساكن المجانية بنظام الانتفاع.

وأوضح معاليه أن جهود الوزارة شملت الكثير من البرامج ذات الأهمية، ومن بين ذلك ما يُعنى بسياسة التمويل والدعم السكني، مشيرًا إلى أن الوزارة عملت على تحفيز قطاع التمويل السكني لابتكار منتجات جديدة تشمل تمويل البناء الذاتي، وتمويل بيع الوحدات تحت الإنشاء، والقسط المرن، وذلك بمشاركة 18 جهة تمويلية حتى الآن، إضافةً إلى توفير الضمانات والدعم؛ لإتاحة التمويل لجميع الشرائح، مبيّنًا أنه تم تقديم ثلاث مبادرات في هذا الشأن تشمل برنامج ضمانات القروض؛ وذلك لتمكين العاملين في القطاع الخاص ورواد الأعمال، والذين يعيشون في القرى والضواحي والمتقاعدين وكبار السن من الحصول على تمويل لشراء منازلهم، ومبادرة قرض عقاري حسن، وذلك بتقديم قرض عقاري حسن مدعوم الأرباح بنسبة 100 % لمن تقل رواتبهم عن 14 ألف ريال، ومبادرة دعم الدفعة الأولى، وذلك بدعم الدفعة الأولى لفئات مختلفة من المستفيدين.

الأعضاء يسألون.. والوزير يجيب

أجاب وزير الإسكان خلال الجلسة عن أسئلة أعضاء المجلس، بشأن برامج الوزارة ومبادراتها والموضوعات التي تدخل ضمن اختصاصاتها.

سؤال لرئيس اللجنة المهندس مفرح الزهراني حول ما تم بشأن قرار مجلس الوزراء رقم 82، أوضح الوزير أن الوزارة تسعى لإيجاد الحلول التي تسر المواطن وتؤمن له السكن المناسب.

تساءل أحد أعضاء المجلس حول كيفية ضمان الوزارة عدم تعثر مشروعاتها الجديدة المعتمدة أخيرًا على المطورين العقاريين؛ حيث أوضح وزير الإسكان أنه تفاديًا للتعثر أوجدت الوزارة نظام البيع على الخريطة، وأصبحت الحوكمة بين الحكومة والمطور والمواطن في الدخول والخروج من المشروع واضحة؛ لضمان الحقوق والدفع والإنجاز.

أشار الوزير في إجابته عن سؤال أحد أعضاء المجلس إلى أن الوزارة توجّه المنتجات السكنية حسب احتياج كل منطقة. ويبيّن أن المواطنين الذين يقل دخلهم عن 3 آلاف ريال أو ممن ليس لهم عمل، بإمكانهم الحصول على السكن عن طريق برنامج الإسكان التتموي.

كشف في معرض رده سؤال أحد الأعضاء، أنه في الوفاة يمنح السكن للورثة مباشرة، دون الحاجة للذهاب إلى أي جهة أخرى.

مؤكدًا أن الوزارة لا تجبر المواطن على منتج سكني محدد، بل تقدم له خيارات عدة، وهو من يقرر المناسب له.

رئيس الشورى: السكن.. أولويات العيش الكريم

قال رئيس مجلس الشورى، الدكتور عبدالله آل الشيخ: إن موضوع السكن أمر يهم كل مواطن، ويتعلق بأولوياته في العيش الكريم. وأكد أن الدولة -أيدها الله- تعمل على تحقيق متطلبات السكن للمواطنين، مشيرًا إلى ازدياد الحاجة للسكن، خصوصًا مع التوسع الكبير والتعداد السكاني والإنفاق الحكومي، وفي مختلف مناطق المملكة بدوره، عبر وزير الإسكان عن شكره وامتنانه لإتاحة الفرصة لحضور جلسة مجلس الشورى، والتعريف بما تقوم به وزارة الإسكان، وما حقته من إنجازات في مجال الإسكان، وصولًا لتحقيق رغبات المواطنين في الحصول على السكن المناسب.

وثمّن وزير الإسكان جهود مجلس الشورى، ودوره الفاعل والمؤثر في مساندة الوزارات؛ لتحقيق إنجازاتها، والرفع من مستوى أدائها، مؤكدًا أن مجلس الشورى يظل شريكًا للوزارات في تحقيق النجاحات، خصوصًا ما يتم طرحه تحت قبة المجلس.

% 60.5 من دعاوى العام الماضي في مكة والرياض

2869 قضية تحرش في 20 شهرا

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 15 رمضان 1439 هـ - 31 مايو 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1645514>

منصور الشهري (الرياض@mansooralshehri)، فاطمة آل دبيس (الدمام@fatimah_a_d) أكدت مصادر لـ «عكاظ» أن المحاكم السعودية أصدرت 708 أحكام في قضايا تحرش من بين 1041 قضية تلقتها خلال الـ 8 أشهر الماضية (الفترة من غرة محرم حتى رمضان الجاري 1439). وقدرت المصادر إجمالي قضايا التحرش التي تلقتها المحاكم السعودية بنحو 1828 قضية خلال العام الماضي 1438. وتصدرت منطقة مكة المكرمة قائمة القضايا بـ 650 قضية، بنسبة 35.5%، تليها منطقة الرياض بـ 457 قضية، بنسبة 25%، ثم المنطقة الشرقية بـ 257 قضية، ثم المدينة المنورة بـ 145 قضية. وجاءت منطقة تبوك في المرتبة الـ 5 بـ 70 قضية، تليها منطقة القصيم بـ 68 قضية، ثم منطقة عسير بـ 54 قضية، ثم منطقة جازان بـ 40 قضية. وسجلت منطقة حائل 25 قضية، تليها منطقة الباحة بـ 23 قضية، ثم منطقة الحدود الشمالية بـ 16 قضية، ثم منطقة الجوف بـ 14 قضية، فيما بلغ عدد القضايا المنجزة في منطقة نجران 9 قضايا، مسجلة أقل القضايا في المناطق في الفترة نفسها. وكانت وزارة الداخلية ممثلة في الأمن العام أعلنت قبل أقل من عامين إنشاء إدارة متخصصة لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، إذ يعد التطور التقني من الأجهزة الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي أحد الأشكال الجديدة من أساليب التحرش الإلكتروني. وحددت الوزارة 5 طرق للتبليغ، وبوابة الداخلية وبريدها الإلكتروني، ومراكز الشرطة، وتطبيق «كلنا أمن»، الرقم المجاني (999) أو (911)، وفاكس (0112450308). يذكر أن نظام مكافحة التحرش الذي وافق عليه مجلس الوزراء أمس الأول (الثلاثاء) نص على معاقبة المتحرش بالسجن لمدة تصل إلى سنتين وغرامة تصل إلى 100 ألف، أو بإحدى هاتين العقوبتين لكل من ارتكب جريمة التحرش دون الإخلال بأي عقوبة أشد تقررها أحكام الشريعة الإسلامية أو عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر. وتصل العقوبة إلى 5 أعوام وغرامة 300 ألف عند العودة للجريمة، أو في حال إذا كانت ضد طفل أو شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو إذا كان للجاني سلطة مباشرة على المجني عليه، أو إذا وقعت الجريمة في مكان عمل أو دراسة أو إيواء أو رعاية، أو إذا كان الجاني والمجني عليه من جنس واحد، وإذا كان المجني عليه فاقدا للوعي، وكذلك إذا وقعت الجريمة في وقت أزمات أو كوارث أو حوادث. ووفق النظام، يعاقب كل من حرض غيره أو اتفق معه أو ساعده بأي صورة كانت على ارتكاب التحرش بالعقوبة المقررة للجريمة، ويعاقب كل من شرع في جريمة التحرش بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى المقرر للعقوبة، فيما يعاقب كل من قدم بلاغا كيديا بتعرضه لها بالعقوبة المقررة للجريمة. وتضمن نظام التحرش 8 مواد، نصت المادة الثانية منه على الهدف من النظام وهو مكافحة جريمة التحرش والحيلولة دون وقوعها وتطبيق العقوبة على مرتكبيها وحماية المجني عليه وذلك صيانة لخصوصية الفرد وكرامته وحرية الشخصية التي كفلتها أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة.

أمير الشرقية: أتيحوا فرص العمل للمواطنين في الصيدليات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 15 رمضان 1439 هـ - 31 مايو 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1645553>

خالد البلاهدى (الدمام @khalidalblahdi) أكد أمير المنطقة الشرقية الأمير سعود بن نايف أهمية التوطين وإتاحة فرص العمل أمام القوى الوطنية في نشاط الصيدليات، باعتباره نشاطاً مهماً وحيوياً ولا يقل أهمية عن القطاعات الأخرى، مشيراً إلى أن الشباب السعوديين والسعوديات سجلوا قصص نجاح باهرة ولافتة في سوق العمل. جاء ذلك خلال استقبله أمس (الأربعاء) وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتوطين المهندس غازي الشهراني، والرئيس التنفيذي لإحدى شركات الدواء محمد بطي السبيعي، ومدير فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالمنطقة المهندس عبدالرحمن المقبل. وشهد الأمير سعود بن نايف توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وشركة الدواء لتوظيف 400 صيدلي في الشركة بأجور ومزايا مناسبة خلال الـ 24 شهراً القادمة.

«العمل»: تطبيق لائحة «السلامة والصحة المهنية».. 17 شوال

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 15 رمضان 1439 هـ - 31 مايو 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1645549>

«عكاظ» (الرياض @okaz_online) تبدأ وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تطبيق لائحة إدارة السلامة والصحة المهنية في 17 شوال القادم. ومن المقرر أن تنفذ جولات تفتيشية للتأكد من التزام منشآت القطاع الخاص بتطبيق اللائحة. وأكد المتحدث باسم الوزارة خالد أباالخير أن الهدف من الزيارات التفتيشية التأكد من امتثال الشركات العاملة في المشاريع الإنشائية لاشتراطات ومبادئ السلامة والصحة المهنية، وتعزيز ثقافة الوقاية ورفع وعي أصحاب الأعمال والعاملين بأهمية الالتزام باشتراطات السلامة والصحة المهنية. ولفت إلى أن الوزارة لن تتهاون في تطبيق العقوبات المنصوص عليها في نظام العمل، بحق مخالفي الأنظمة والقرارات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية، التي نصت على عدد من العقوبات تتناسب مع حجم المخالفات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية، وتصل الغرامة المالية فيها إلى 25 ألف ريال، وتتعدد بعض العقوبات بتعدد العمال. وتهدف اللائحة إلى رفع الوعي بأهمية السلامة والصحة المهنية في تعزيز جاذبية العمل، من خلال نشر ثقافة الوقاية وتعزيز أهمية تطبيق أنظمة ومبادئ وممارسات السلامة والصحة المهنية، وتطوير التشريعات الوطنية في مجال السلامة والصحة المهنية، وتحفيز أصحاب العمل والعاملين لإيجاد بيئة عمل جاذبة، سليمة وصحية.

إيقاف 89 مكتبا للاستقدام لزيادة نسبة تغيب العمالة المنزلية

المصدر: جريدة سبق الخميس 15 رمضان 1439 هـ - 31 مايو 2018م

http://www.aleqt.com/2018/05/30/article_1395541.html

«الاقتصادية» من الرياض
أوقفت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، نشاط 89 مكتبا للاستقدام، وذلك نتيجة زيادة نسبة تغيب العمالة المنزلية التي قامت بالتوسط في استقدامها عن النسبة المحددة نظاما، كما أوقفت كافة الأنشطة التي تزاولها والخدمات المقدمة لها من قبل الوزارة والجهات ذات العلاقة.
وتنص قواعد ممارسة نشاط الاستقدام وتقديم الخدمات العمالية، على إيقاف المكتب لمدة ستة أشهر قابلة للزيادة في حال تجاوزت نسبة تغيب أو رفض العمل من العمالة المنزلية التي قام بالتوسط فيها النسبة المقررة.
وقال خالد أبا الخيل، المتحدث الرسمي للوزارة، إن قرار إيقاف 89 مكتبا جاء لتنظيم سوق العمالة المنزلية، وأن تقوم المكاتب والشركات بدورها في توعية العمالة بالالتزام بالعقود وفق الأنظمة المعمول بها، وتوعيتها بالاطلاع على الحقوق والالتزامات التي تضمنتها لها لائحة الاستقدام.
وأكد المتحدث الرسمي أن الوزارة مستمرة بالتحقق الدائم من التزام مكاتب وشركات الاستقدام بالأنظمة واللوائح المنظمة لنشاط الاستقدام، من خلال الجولات الرقابية الميدانية والإلكترونية.

"التجارة" توقف ستة حسابات تروج لسلع مخالفة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 15 رمضان 1439 هـ - 31 مايو 2018م

http://www.aleqt.com/2018/05/31/article_1395961.html

واس
أوقفت وزارة التجارة والاستثمار، ستة حسابات بموقع التواصل الاجتماعي "Instagram" تروج لسلع مخالفة ومقلدة لعلامات تجارية مسجلة لدى الوزارة بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة.
وتضمنت المنتجات المعروضة العطور والمستحضرات التجميلية، بالإضافة إلى الملابس والأحذية والساعات والحقائب والهدايا وغيرها.
ويأتي ذلك في إطار جهود الوزارة لرصد وتتبع المواقع والحسابات الإلكترونية المخالفة لحماية وحفظ حقوق المستهلكين من ممارسات الغش والتقليد وحفظاً لحقوق الملكية الفكرية للعلامات المسجلة التي بإغلاقها يتم حماية آلاف المتابعين من شراء المنتجات المخالفة.
وكانت الوزارة قد أعلنت مطلع الأسبوع الماضي إيقاف موقع إلكتروني لمتجر خارجي والتطبيق الخاص به بالإضافة إلى 5 حسابات "Instagram" تروج منتجات مخالفة ومقلدة لعلامات تجارية مسجلة.
وتحذر الوزارة عموم المستهلكين من الشراء من الصفحات والحسابات المجهولة في مواقع التواصل الاجتماعي، داعية للشراء من المتاجر الإلكترونية والحسابات والصفحات التي لديها سجل تجاري أو المسجلة ولديها شهادة خدمة "معروف" أو المواقع المعروفة عالمياً، لضمان وحفظ حقوق المشترين.

كما دعت أصحاب المتاجر الإلكترونية والمُسوقين في مواقع التواصل الاجتماعي كافة، إلى التسجيل في خدمة "معروف" المجانية ضمن الأنشطة التي يعملون فيها، التي توفر بيانات جميع المسجلين في هذه الخدمة لدى الوزارة مما يعزز الموثوقية والمصادقية في منتجاتهم وأعمالهم، كما توفر خدمة معروف تقييم المتاجر الإلكترونية في المملكة وآراء المتعاملين مع المتاجر ومدى جودة أعمالهم بما يضمن سهولة الوصول للمستهلك.

وحذرت "التجارة" من بيع أو تسويق السلع والبضائع المقلدة أو المغشوشة عبر المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، حيث يعد ذلك مخالفة لنظام مكافحة الغش التجاري ونظام العلامات التجارية يترتب عليها عقوبات تصل إلى السجن ثلاث سنوات، وغرامات مالية تصل إلى مليون ريال وترحيل العمالة المخالفة إلى بلدانها والإيقاف والمنع من ممارسة النشاط التجاري .



التحرش ... البوابة الحرجة المهمة»

المصدر: جريدة الحياة الأحد 11 رمضان 1439 هـ - 27 مايو 2018م
<http://www.alhayat.com/article/4582994>

علي القاسمي

لأن التحرش يعبر بيننا بلا قانون، فلا غرابة أن يُستخدم في أي لحظة عابرة «حلاً» لما ترفضه العقول المتصلبة وتعتقد أنه مدعاة للتغريب والإفساد. مَرَّ وَعَبَّر «التحرش» في الأوساط والطرح المتناثر كمفردة مطاطية «بالغة» الحذر على صعيد الإثبات والتعاطي، والجيل الحالي لا يدقق في هذه المفردة جيداً وتتناولها حاسة السمع لديه بلمحة من التساهل، ويعتقد في الوقت ذاته أن المفردة لا تتحقق إلا في حال المضي لما وراء الخطوط الحمراء والضرب من تحت الحزام، ويعلم فوق ذلك أنها لا تقرأ جيداً من جوانب الكشف ولا العقوبات المصاحبة، فالذهاب الجريء إلى تفاصيل الكلمة ومساحاتها المتجاوزة للعرف والعقل هو نزف عالٍ لا يعالج إلا بعقوبة «بَحْ» صوت العقل المتزن الواعي وهو يطالب بها، وأكد أنها تنتمي تحت تأثير غياب الرادع وتمييع المفردة، والانتظار الممل والمضحك لأن تتحول لما نصفه بـ «الظاهرة» كي نبدأ في شحذ الهمم وفتح دكاكين الكلام والتتظير المتأخر الذي سيرض جملة من الحلول، لكنها حلول تحضر على أنقاض من عانى من لعنة هذه المفردة وتحمل تجاوزاتها وحرقتها راعماً ومكراً.

من يقول أنه لا تحرش لدينا فهو يحاول صرف النظر عن المتعطين لإيذاء الآخر، ويسعى إلى تغطية خلل أخلاقي يتنامى ولا مساحة لقص أطراف هذا الخلل إلا بقانون وتقويم مصاحب، حتى نعالج كل المرضى المصابين بمرض السيطرة على الأنثى.

التحرش كـ «سلوك» في غاية الخطورة لأنه يقود إلى فعل المحذور، وتتناول التحرش بالمجمل على أنه طريقة متاحة ومباحة وعلاج ممكن لأي قرار لا يروق للمزاج المتطرف والمتصلب هو تناول محبط ومربك ورديء، رداءته في أن العقل المقتنع بالطريقة والعلاج مأزوم ومريض ويملك قُصوراً في الفهم ستكون تفاصيله شديدة التأثير وعميقة الجراح، والخوف من أن هذا العقل يقدم النصوص الشرعية بما يتفق مع المزاج ويقدمها في طرح مهترئ ويحققها في أفراد سريعي التصديق ومتباينوا الاهتراء، فيتفقون مع الطرح والرأي ويؤدون دور «الهم الجديد على القلب».

غياب القانون المعلن الصريح عن فعل التحرش يُنزل من علامات الاستفهام ما يكفي، ويضع المقدار ذاته من العلامات، متربعا في الصف الثاني على تواجد من يفكر بهذه العقلية من دون أن يُسأل أو يُوقف أو يُعاقب، العقوبات المبنية على دراسة الحالات وسؤال الضحايا ستكون أشبه بالمعاملات الحكومية الطويلة والمملة والمنتھية فجأة. كنا نظن أن التحرش مفهوم مراهق ونقص عقلي فقط، إنما بات من الضروري أن نؤمن بأنه مرض سلوكي له مسبباته الصغرى والكبرى والتي ندور حولها لكننا لا نتجه لها، نحن ننتظر ومنذ زمن طويل أن يرى قانون التحرش النور، والمرحلة المقبلة مرحلة تحمل بطياتها جملة من التغيرات وجوانب التحول، ولا بد من إقرار هذا القانون كي لا تختلط كثير من الحالات ويصعب

الفصل بين تجاوز وآخر، مكافحة التحرش والقانون المصاحب سيكون حضوره متأخراً جداً وقد أتفهم التأخير أو أي أمر مصاحب له، إنما عاجزٌ حتى اللحظة عن تفهم من يعارضه ويستमित لكي لا يرى القانون المنتظر بوادئ النور والتطبيق!



لماذا المرأة في اقتصاد الظل؟

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 11 رمضان 1439 هـ - 27 مايو 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1644370>

وفاء الرشيد

تشكل المرأة ما يزيد بقليل على نصف سكان المملكة العربية السعودية، لكن مساهمتها في المستويات المقيسة للنشاط الاقتصادي والنمو والرفاهية لا تزال أقل بكثير من المستوى الممكن، وهو ما ينطوي على عواقب اقتصادية كلية وخيمة. ورغم ما تحقق من تقدم ملموس في السنوات الأخيرة إلا أن التقدم في مسيرة تمكين المرأة قد تأخر بالفعل. فلا تزال مشاركة الإناث في سوق العمل أدنى من مشاركة الذكور، ومعظم الأعمال غير مدفوعة الأجر تقوم بها المرأة، كما يلاحظ أن تمثيل المرأة في اقتصاد الظل أو القطاع غير الرسمي وفي شرائح السكان الفقيرة يتجاوز تمثيل الرجل بكثير في الحالات التي تعمل فيها المرأة مقابل أجر. كذلك تواجه المرأة فروقا كبيرة في الأجور بينها وبين نظرائها الذكور خاصة في القطاع الخاص! ولا يزال تمثيل الإناث منخفضا في المناصب العليا وفي مجال ريادة الأعمال..

هل التدرج في تمكين المرأة إيجابي؟ وعلى حساب من سيكون هذا التدرج؟ فإن كان التأخر كان بسبب سياسات عمل سابقة لم تدرك مدى خطورة هذه التشوهات والتمييز على الاقتصاد المحلي واللحمة الاجتماعية للوطن فمن تظنون سيدفع الثمن؟ هل سمعتم باقتصاد الظل؟ وهل تعرفون خطورته؟

افتحوا انستجرامكم ووسائل التواصل الاجتماعي وراقبوا الكمية المهولة من الأعمال غير المرخصة والتي تدار من نساء! البيوت ومن يطبخن فيها؟ البسطات والمسوقات والصبابات والطفاقات والمغنيات وكل من يبيعن ماركات مقلدة من عطور ومكياج وشنط.. وغيرهن كثير؟ كلهن جزء من اقتصاد الظل النظيف وهناك الآخر البعيد الفاسد.

القضاء على اقتصاد الظل مسألة شبه مستحيلة وسط اقتصادات نامية عانت المرأة فيها من التهميش.

فإذا نظرنا اليوم الى واقع المرأة في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي عانت من تحديات غير عادلة، سنجد أن البطء في تعديل السياسات ومكافحة الفساد كان سببا رئيسيا في نمو اقتصاد الظل لأنه يصبح بديلاً لسياسات مالية وإدارية فاسدة تعرقل على المواطن الوصول للقيمة عيشه وتحقيق كيانته. إن اقتصاد الظل يعتبر مظهرا من مظاهر تخلف المجتمعات،

لأن من أهم سلبياته هدر الموارد المادية والبشرية وسوء استغلالها، مما يؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة ولجوء الأفراد إلى ممارسة أنشطة اقتصادية خفية غير نظيفة بسبب غياب الأنظمة الاقتصادية العادلة والسليمة التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة وحاجيات المجتمع الأساسية من ذكور وإناث ليس فقط من باب العدل المجتمعي ولكن لأن دفع

المرأة لاقتصادات الظل قد يكون له فوائد وقتية في المجتمعات المحافظة، إلا أن أضراره قد تكون كارثية على المدى الطويل.. فكلما ازداد معدل الاقتصاد الموازي على حساب الاقتصاد الفعلي أعطى معلومات وإحصائيات مضللة وغير

دقيقة عن الإمكانات الاقتصادية الحقيقية للمجتمع، وأدى إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توزيع الناتج المحلي، فالإقتصاد الموازي يتسبب بدرجة كبيرة في إفشال سياسات الاستقرار الاقتصادي نتيجة لدوره التشويهي

للمؤشرات اللازمة لوضع السياسات.

تواجه المرأة السعودية المكافأة اليوم في الاقتصاد الموازي يرجع إلى الأنظمة الضريبية المباشرة وغير المباشرة، وغير العادلة في خياراتها، ولارتفاع نسبة مساهمة النساء في الضمان والتأمينات الاجتماعية، وتدني الأجور المادية والمعنوية

لهن والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة ومسؤولياتهن الأسرية.. فتعقيد الإجراءات الإدارية والتنظيمية لعمل المرأة وارتفاع الرسوم المفاجئة في أسواق العمل، وتعقيد الإجراءات القضائية والأمنية في الهيئات الحكومية جعل عمل المرأة

في الظل ملاذا للعيش ومحاولة لتحقيق أحلام لها ولأطفالها لم تأت.. فالإلى متى تبقى الفقيرة المتعلمة والأم الحاضنة في الظل فقط لأنها أنثى.



قانون مكافحة جريمة التحرش

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 12 رمضان 1439 هـ - 28 مايو 2018م

www.al-madina.com/article/575632

أيمن بدر كريم

يبدو أننا قريباً بصدد الاحتفال بصدور قانون متكامل مُختص بمكافحة جريمة التحرش، بعد أن أمر خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- العام الماضي بإعداد مشروع نظام لمكافحة التحرش، وهو النظام الذي أعدته وزارة الداخلية وتمت إحالته إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ويناقشه مجلس الشورى في جلسته القادمة للتصويت عليه.

ومن ضمن أسباب اللغط حول ظاهرة التحرش بالمرأة على مدى سنوات طويلة، الخلط في مفهوم أن التربية الدينية على الأخلاق الإسلامية وحدها كفيلة بردع المُتحرّش، وأن ضعف الوازع الديني هو السبب الرئيس، وتقويته هو العلاج الناجع للتحرش، بل ذهب بعض الجهلاء والمُتحدلقين والواهمين، إلى أن قانون التحرش قد يعني تمرير الانحلال الأخلاقي، وتشجيع الفساد السلوكي، وفتح المجال لخدش الذوق العام بسلوكيات حميمة غير سوية في التجمعات العامة، وكأننا في مُجتمع همجي أهوج لا تحكمه أخلاقيات ولا قوانين.

ومن ضمن المفاهيم المضطربة في القضية، تكريس بعض المؤدلجين لؤم الطرف الأضعف (أي المرأة)، وتحميلها وزر تعرض «الذكور» لها، ومطالبتها بمزيد من التعفف والحشمة وحسن الخلق وضبط السلوك الشخصي، وتشبيهها -أجلها الله- بالحلوى المكشوفة، فهي -بحسب رؤيتهم- أساس الفساد، وأصل التحرش، وسبب انتشار الرذيلة وحث «الذئاب البشرية» على الانفلات، لمجرد ممارستها حقها الإنساني في الخروج واختلاطها بأفراد مجتمعها. أما ما عجزت حقاً عن استيعابه، فهو تبني بعض النساء الفكر نفسه، وتحميل بنات جنسهن المسؤولية عن تعرضهن للتحرش!

ولا يعني ما تقدّم أن المرأة ليست في منأى عن أسباب وسلوكيات التحرش، بل من المنطقي احترامها لذاتها والتزامها بالأدب الاجتماعي والذوق العام، والتستر والحشمة في المظهر والسلوك، بما تقتضيه الشريعة الإسلامية السمحة في مجتمع متعدد الأعراق والثقافات والعادات، ودون تضيق أو فرض آراء متشددة، ثم معاقبتها قانوناً لو ثبت تورطها في الجريمة، مثلها في ذلك مثل أخيها الرجل.

إن ضبط سلوك التحرش بتطبيق قوانين واضحة رادعة لا تدع مجالاً للاجتهادات الشخصية، أو الآراء المنفردة، يمنع من في قلبه مرض من استمرار الهمجية السلوكية، وإشاعة الفوضى الأخلاقية والتعدي على الأعراض، في مُجتمع إسلامي يلتزم بمقاصد شريعة جاءت لتحفظ كرامة الإنسان، وحقه المكفول في العيش بسماحة الشرع، وهيبة القانون العادل المسيّر لشؤون الرجل والمرأة على حدّ سواء، فالله يَزَع بالسُلطان، مالا يَزَع بالقرآن.

بداية قيادة المرأة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 12 رمضان 1439 هـ - 28 مايو 2018م
http://www.aleqt.com/2018/05/28/article_1394206.html

خالد السهيل

أسابيع قليلة تفصلنا عن بدء تطبيق القرار التاريخي بالسماح للمرأة في المملكة بقيادة السيارة. المرور بدأ الاستقبال الإلكتروني لطلبات السيدات اللواتي يحملن رخصاً من الخارج، وتحديد مواعيد لهن لاستبدالها برخص قيادة سعودية. منذ إعلان قرار تمكين المرأة من قيادة السيارة، حصلت تغييرات كثيرة. مدارس تعليم القيادة بدأت نشاطاتها. والأمر نفسه يختص بتهيئة أماكن عمل سيدات المرور، وقد واكب ذلك عمليات توظيف نساء في عدد من إدارات المرور. كما شهدنا سلسلة قرارات، منها السماح لزائرات المملكة باستخدام رخص القيادة الخاصة بهن لمدة عام. المصارف بدأت بالترويج لخدمات تمويل شراء السيارات، وشركات السيارات فتحت فرصاً وظيفية لبناتنا للبيع للنساء. هنا لا بد من همسة في أذن كل فضولي يريد أن يتعامل مع موضوع قيادة المرأة للسيارة للتندر، ويسعى لاستخدام هاتفه للتصوير، إذ لابد أن يتذكر هؤلاء أن عين النيابة العامة دخلت إلى مواقع التواصل الاجتماعي وأصبحت تلاحق المتجاوزين إلكترونياً. من المهم أن يكون كل فرد في المجتمع داعماً لشقيقات الرجال، وأول أمر ينبغي أن يحذر منه الجميع عدم التمرر عليهن، أو محاولة تخويفهن، أو حتى التأفف من بعض أخطاء قد تحدث. فالسيارة لا يقودها شخص غريب، بل تقودها ابنة أو زوجة أو أم. وكل مقتضيات النبل والمروءة تفرض على الجميع أن يكونوا عوناً لإنجاح هذه التجربة، إذ إنها ستفضي إلى تقليص أعداد السائقين، كما أنها ستغدو لاحقاً وسيلة لتوفير مزيد من الخصوصية لنساء يفضلن التعامل مع سيارات الأجرة الخاصة بالتطبيقات الإلكترونية، التي يتم من خلالها تقديم خدمات النقل للنساء الراغبات في سائقة. ومن الأمور الجيدة، أن وزارة النقل قصرت الأمر هذا على المواطنات، وبالتالي ستصبح نافذة من نوافذ التكسب للراغبات في اقتحام هذا المجال الجديد.



صدمة الحد الأدنى للأجور قادمة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 رمضان 1439 هـ - 29 مايو 2018م
<http://www.alriyadh.com/1684483>

د. فهد محمد بن جمعة

ننتظر بفارغ الصبر تصويت مجلس الشورى اليوم على توصية الحد الأدنى لأجور السعوديين بما لا يقل عن (6000) ريال شهرياً من خلال نظام حماية الأجور في القطاع الخاص والتي أيدتها الهيئة العامة للتأمينات العامة (الرياض، 28 مايو 2018م). فإن موافقة أغلبية الشورى، ستحدث صدمة إيجابية في سوق العمل وسيكون حدثاً تاريخياً لا يمكن نسيانه، حيث إن هذا الحد الأدنى يعكس متوسط الأجور السائدة في سوق العمل والذي تنشره الهيئة العامة للإحصاء كل ربع سنوي، ومقبول في حساب المعادلة الاقتصادية لمزيج الأجور في سوق العمل، حيث إنه سيزيد إنتاجية العامل بأكثر من

أي زيادة في تكلفة المنشآت، بل إن ارتفاع دخل العامل سيدعم زيادة الإنفاق على السلع والخدمات، مما سيعزز نموها وتوسعها في السوق.

كما أن مؤشر الحد الأدنى للأجور يدل على مدى تقدم سوق العمل في أي دولة، فمعظم الدول المتقدمة والناشئة تطبق الحد الأدنى للأجور بل إنها تزيدها سنوياً بمعدل تكلفة المعيشة، ومع ذلك، لم يحد من نموها بل إنها أكثر الدول نمواً وتساهم منشآتها بأكثر من 60 % في إجمالي ناتج المحلي ومعدلات بطالتها لا تتجاوز معدلها الطبيعي، بينما مساهمة منشآتنا في اقتصادنا فقط 22 % وبطالتنا مرتفعة جداً، وهذا يدحض آراء المدعين أنه يزيد البطالة أو يضر بالمنشآت.

إن الحد الأدنى للأجور يتلاءم مع أهداف رؤية المملكة 2030 من حيث زيادة: نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من (6 %) إلى (10 %)؛ إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة من (2.9 %) إلى (6 %)؛ نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من (20 %) إلى (35 %) وذلك بزيادة الطلب على السلع والخدمات من خلال زيادة الإنفاق المرتبط بارتفاع الدخل؛ الإيرادات الحكومية غير النفطية من (163) ملياراً إلى (1) تريليون ريال سنوياً مع زيادة إيرادات ضريبة القيمة المضافة كلما زاد إنفاق الفرد.

وبهذا تكون النتائج المترتبة على وضع حد أدنى لأجور السعوديين إيجابية جداً على دخولهم في القطاع الخاص، بما يتلاءم مع زيادة تكلفة المعيشة التي ارتفعت إلى 37.6 % في 2016 م مقارنة بالعام 2007م، ويسهم في جاذبية القطاع الخاص للسعوديين في الوظائف والمهن التي لم يكن يتقبلونها سابقاً، مما يقلص معدل البطالة من (12.8 %) إلى (7 %) وفقاً لرؤية 2030. وهذا سيرفع من معدل الاشتراكات في المؤسسة العامة للتأمينات ويقلص عجزها الاكتواري؛ ويعزز نمو منشآت القطاع الخاص وهي الرابح الأكبر من زيادة دخل العامل السعودي والذي سيزيد إنفاقه الاستهلاكي دون حاجتها لرفع أسعارها لمواجهة منافسة السوق.



العقوبات البديلة!!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 13 رمضان 1439 هـ - 29 مايو 2018م

<http://www.al-madina.com/article/575783>

عبدالعزیز حسین الصویغ

تطبيق أسلوب «العقوبات البديلة» الذي صدر العام الماضي ضد إحدى عشرة محكوماً عليها بعقوبات سالبة للحرية، هو قفزة نوعية في تطبيق القانون تُحقق تنفيذ العقوبة المستحقة على الجناة من جهة، وتفيد المجتمع من جهة أخرى. وقد أمر القاضي بإلزام المحكوم عليهم بعقوبات تختلف ما بين خدمة المجتمع والالتحاق ببرامج التأهيل وإصلاح الضرر بدلاً من عقوبة الحبس.

وقد كتبت في 07 مايو 2014 مقالة أطالب فيها بالعقوبات البديلة في أعقاب ما صدر من تصرفات من قلة من شبابنا اعتدوا فيها على المنشآت الرياضية في افتتاح ملعب الجوهرة -آنذاك- الذي أقيم من أجلهم ليمعنوا فيه خراباً ودماراً. فقد رأيت أن عقاب هؤلاء الشباب يجب ألا يهدف إلى إنزال العقاب بهم فقط، بل تربيتهم وتهذيبهم وإعادة تأهيلهم ليصبحوا عنصراً إيجابياً في المجتمع.

إن مفهوم العقوبات البديلة هي أن يتحمل الجاني قدر الألم الذي أنزله بالغير عندما يخالف أمر القانون أو نهيه، وذلك لتقويم ما في سلوكه من اعوجاج، ولردع غيره من الاقتداء به. ويقضي قانون «العقوبات والتدابير البديلة» بأن لعضو النيابة العامة أو القاضي -بحسب الأحوال- أن يلزم المتهم بواحد أو أكثر من العقوبة البديلة

التالية بدلاً من الحبس الاحتياطي وهي :

أ. العمل في خدمة

المجتمع.

ب. الإقامة الجبرية في مكان محدد.

ج. حظر ارتياد مكان أو أماكن محددة يكون بإلزام المحكوم عليه بحظر ارتياد

نطاق جغرافي معين ذي صلة بالجريمة.

د. التعهد بعدم التعرض

أو الاتصال بأشخاص أو جهات معينة.

هـ. الخضوع للمراقبة الإلكترونية.

و. حضور برامج التأهيل والتدريب.

ز. يكون إصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة بإلزام المحكوم عليه برد الشيء إلى أصله أو

جبره أو التعويض عنه.

نافذة:

(وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ). [الإسراء : 13]



قانون التحرش

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 رمضان 1439 هـ - 30 مايو 2018م

<http://www.alriyadh.com/1684735>

عبدالله بن بخت

بذلت جهداً عقلياً لأفهم لماذا يرفض أي إنسان سوي إصدار قانون يمنع التحرش بالنساء. تبين لي أن المسألة ليست في القانون بل في المنطلق الأساسي الذي تقوم عليه النظرة الكلية للمرأة. إقرار القانون وتطبيقه سيجعل المرأة في مأمن أكثر ليس فقط من الاعتداء فهذا لا يحصل في بلادنا ولكنه سيحميها من الكلام البذيء والتعليقات المهذرة للكرامة الأمر الذي سيرفع من احترامها لنفسها ومن وعيها بذاتها.

حمايتها على هذا المستوى سيشجعها على الخروج من البيت أكثر. تعريف البيت في نظر الرافضين لقانون التحرش يختلف عن تعريف الآخرين. تعريفهم للبيت يميز بين البيت بالنسبة للمرأة والبيت بالنسبة للرجل. البيت بالنسبة للرجل هو مأوى يعود إليه من عالمه الحقيقي الذي خلق من أجله. عالم العمل والكد والتواصل الإنساني، أما البيت بالنسبة للمرأة حسب وجهة نظرهم هو عالمها الوحيد الذي خلقت من أجل البقاء فيه لا تبرحه إلا عند الضرورة القصوى. خروجها منه يعد حالة شاذة. التحرش حسب تعريف البيت ليس شراً بل نتيجة إزالة سبب التحرش سيزيل التحرش من جذوره. سن قانون للتحرش يعني الاعتراف بحق المرأة في الخروج من بيتها والعمل ومشاركة الرجل في الإنتاج.. الخ. إصدار قانون من هذا النوع سيؤدي إلى تقويض فلسفة قرار المرأة في بيتها. هذا القانون لا يحمي المرأة من الاعتداءات المرفوضة من الطرفين ولكنه سيشرع حضورها في الحياة العامة لتصبح مثل الرجل والأخطر من ذلك سيمنعها هذا القانون حق حماية نفسها باتخاذ قرار تعريف الاعتداء عليها. هذا سيؤدي إلى الخطر الأعظم بالنسبة لهم وهو الاعتراف بـ(فردية المرأة).

عند مراجعة القوانين والأنظمة التي سنتها الصحة لتنظيم حياة المرأة وتحديد حقوقها لن تجد أي مراعاة للفروق الفردية بين امرأة وأخرى. لا توجد امرأة متعلمة وامرأة جاهلة، لا توجد امرأة مراهقة وامرأة ناضجة، لا توجد امرأة أميركية وامرأة سعودية، لا توجد امرأة تحب الأناقة وامرأة لا تهتم بها. ما ينطبق على أستاذة الجامعة يجب أن ينطبق على المرأة الأمية، ما ينطبق على المرأة الشابة ينطبق على المرأة المسنة، ما ينطبق على المرأة الثرية ينطبق على المرأة الفقيرة. المتحرش هو الجندي المتطوع الذي يدفع المرأة للقرار في بيتها أكثر من أي قوة أخرى. إلغاء دور هذا الجندي سوف

يفاقم من خروج المرأة إلى الحياة العامة ويوسع خياراتها فتصبح كل امرأة مختلفة عن الأخرى. فينتهي الأمر إلى كارثة المساواة التي بذلوا أربعين سنة لا شغل لهم سوى محاربتها.



حماية سجناء التحرش

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 14 رمضان 1439 هـ - 30 مايو 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1645155>

عبده خال

أخيرا وافق مجلس الشورى على قانون التحرش في نسخته المبدئية.. وإذا طال انتظارنا لخروج مثل هذا القانون إلى حيز الوجود إلا أن مسودته التي نشرتها جريدة «عكاظ» يوم أمس تدعو إلى التريث، فثمة مواد تحتاج إلى تفصيلات محددة وإلا فإن مواد القانون ستدخل ثلاثة أرباع البلد إلى السجون.. وهذا ليس إشارة إلى كثافة التحرش وإن كان متواجدا فإنه لم يصل إلى حد الظاهرة، والقول بدخول ثلاثة أرباع البلد إنما إشارة إلى التباس بعض المواد وعدم انجلائها، ومعلوم أن القانون هو جملة من المواد أو الفقرات من يقترفها يكون مباشرة تحت العقوبة، فليس ثمة روح تستل من أفعال المتهم النوايا الحسنة أو السيئة..

بداية نحن كمجتمع لدينا أمية قانونية ولم نصل بعد إلى سن الرشد في هذا الجانب، ومواد قانون التحرش صارمة ولو طبقت مباشرة من غير تثقيب وتوعية لربما وجدنا أنفسنا نمسك طوابير لدخول السجن وتسديد العقوبة المالية، خاصة أن ثمة مادة من مواد القانون تنص أن العقوبة سوف تُطبق مهما كان الوضع حتى لو تنازل الشخص المتحرش به عن شكواه، إذ لن تسقط العقوبة لوجود حق عام.

والممارسات اليومية التي نحياها تؤكد أننا جهلة قانونيا، ولا نلقي بالا بالحقوق والواجبات التي لنا أو علينا، وهناك نماذج كثيرة في الممارسات المالية أو القضائية أو المرورية، نقع فيها يوميا بينما الجهة المنفذة للقانون تتباهى (أن القانون لا يحمي المغفلين).

ولأننا نجهل كثيرا من القوانين سوف يكون قانون التحرش هو المصيدة التي يقع فيها الكثيرون لأسباب كثيرة أهمها الجهل بما تنص عليها المواد وأي منها يعد تحرشا أو منها يعد فعلا طبيعيا..

وقد ألفت البعض على ممارسة كثير من الألفاظ كمسلك لفظي يمارس في العلاقات اليومية.. كيف يمكن تقييم هذه المفردات، وأيضا هناك ألفاظ تودد هل ستدخل إلى نوع من أنواع التحرش إذا تلفظ بها أحد؟

الآن ونحن نستقبل هذه القانون بفرح يجب إجلاء مواده قبل تنفيذه، ويستوجب الأمر البث والتوعية اليومية لكي يتبين للناس الفروقات والمعاملات التي يستوجب على المرء الحذر منها أو فعلها..

كما أن القانون فتح فمه إلى الشدق حتى أن القارئ له لا يعرف هل فتح الشدق تلك تعبير عن فرح أو تشفٍ!

الأوروبيون مثلا- لم يصلوا إلى التطبيق التام لقانون التحرش إلا بعد سنوات من التجريب ودراسة الواقع الاجتماعي والتحذير المتلاحق بأن هذا الفعل أو اللفظ أو الإشارة يجرمه القانون، حتى إذا وصلت الرسالة للمجتمع وأخذ كل فرد الحيطة في عدم اقتراح أي فعل من أفعال التحرش.

وإلى أن تدخل التعديلات على قانون التحرش، على الجهات المعنية البث والتوعية الحرفية لهذا القانون.. وإلا فإن الأول سوف يرحب بالقادم إلى مصيدة التحرش.

كل المقالة تتحدث عن التحرش اللفظي الذي سيقع فيه الكثيرون، أما التحرش البدني فالله لا رد من يفعله لا دنيا ولا آخرة.

القوانين تساهم في تطوير المجتمعات

المصدر: جريدة المدينة الخميس 15 رمضان 1439 هـ - 31 مايو 2018 م *

<http://www.al-madina.com/article/576062>

إبراهيم محمد باداود

لا يمكن لأي حياة أن تمضي بدون نظام أو قانون، ومع تطور الحياة المعيشية المختلفة أصبحت الحاجة ماسة إلى قوانين ومبادئ وأنظمة متعددة ومختلفة تحكم العلاقات الموجودة بين أفراد المجتمع للمحافظة على سير الحياة بشكل سليم، وحمايتها من أولئك الذين يسعون للاستيلاء والسيطرة والتمكن من حقوق ومقتنيات الآخرين، مستغلين عدم وجود بعض الأنظمة والقوانين، فالنظم والقوانين والمبادئ وغيرها من التشريعات إنما وُضعت لتُطَبَّق على كافة أفراد المجتمع بدون استثناء لصون حقوقهم والمحافظة عليها، ويتم ربط تلك القوانين بعقوبات، بحيث يتم تطبيقها على من يقوم بالمخالفة أو التجاوز

القانون هو جملة من القواعد العامة، والتي تُنظِّم سلوك الأفراد داخل المجتمع، وتقوم السلطة التشريعية في كل دولة بوضع القوانين والأنظمة، ومن الطبيعي أن تتعرَّض تلك القوانين بين فترةٍ وأخرى إلى بعض التعديلات المختلفة وفقاً لتغيُّر ظروف الحياة، وكذلك بعض الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية إضافة إلى سعي المشرعين إلى مراعاة توافق القوانين مع حاجات الأفراد وأوضاعهم المعيشية

مؤخراً حرص المسؤولون على الإعلان عن العديد من الأنظمة المختلفة الجديدة، وكذلك تطوير العديد من الأنظمة القائمة، وذلك من أجل تعزيز حماية حقوق المواطنين وتطوير المجتمع، ومنع وقوع المشاكل والنزاعات بين أفرادها، ففي جلسة مجلس الوزراء والتي عُقدت قبل يومين، أعلن المجلس موافقته على نظام مكافحة جريمة التحرش، كما أعلن الموافقة على تنظيم الهيئة السعودية للملكية الفكرية، إضافةً إلى تعديل عدد من مواد نظام الخدمة المدنية، وفي المقابل، فإن مجلس الشورى وفي جلسته التي عُقدت قبل يومين أيضاً وافق على تعديل نظام المرور، كما صدرت خلال الفترة الماضية العديد من الأنظمة الجديدة والمعدلة والتي في مضمونها تهدف إلى تقدُّم المجتمع ورقَّته، بحيث يتمكن أفرادها من ممارسة أعمالهم بكل ثقة وأمان، ووفق نظام وقانون ملعن وواضح للجميع

معظم المجتمعات تتكوَّن من أفراد مختلفين في الرغبات والتوجُّهات والمطالب، مما قد يُساهم في تعارض المصالح واختلاف الآراء، ولذلك فإن وضع مثل هذه القوانين والأنظمة والتشريعات يساهم بشكل كبير في الفصل بين القضايا المختلفة، وإعادة الحق لأصحابه، والمحافظة على حقوق الأفراد وحمايتهم، إضافةً إلى المحافظة على القيم والمبادئ الاجتماعية، وعدم ضياعها أو تحريفها، وتحقيق العدل والمساواة، وتنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع، مما يزيد من لُحمة وتماسك وتقوية الروابط داخل المجتمع

لحراك السريع الذي نجده اليوم من قِبَل قيادتنا يحفظها الله- لسن الأنظمة والقوانين الجديدة إنما هو تأكيد على أهمية مواصلة السير بخطى حثيثة نحو تحقيق رؤية السعودية 2030، وذلك من خلال وضع التشريعات والقوانين والأنظمة المساعدة في المضي قدماً لجعل هذا الوطن في مصاف الدول المتقدمة.

المواطن الجديد

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 15 رمضان 1439 هـ - 31 مايو 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1645419>

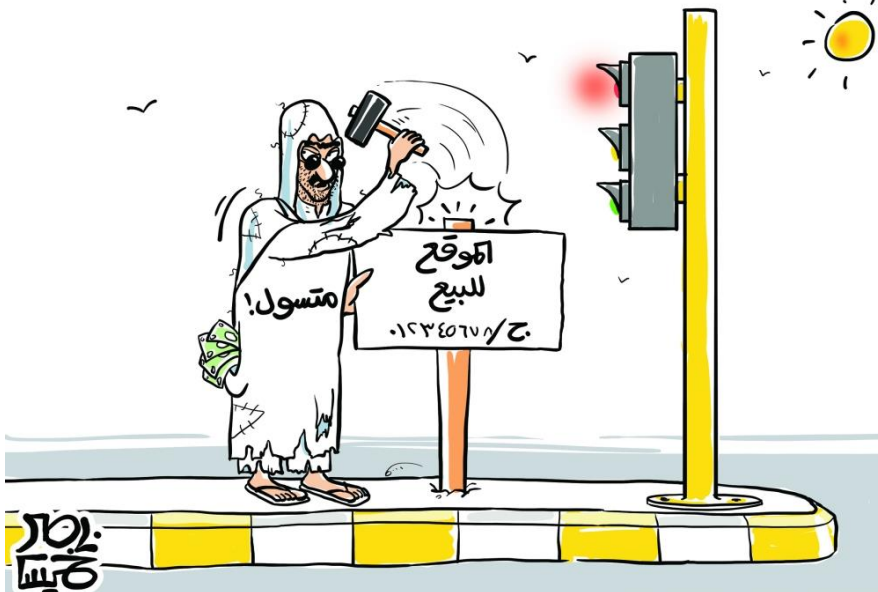
حمود أبو طالب

يكاد الأمر يصل إلى مستوى الظاهرة منذ فترة قريبة، ربما تضاف إلى الظواهر الإيجابية الجديدة للمجتمع السعودي، وهي ما يمكن وصفها باكتشاف المواطن السعودي لقيمة وأهمية وطنه، ووجوب الدفاع عنه وعن مجتمعه عندما يتعرض للانتقاص أو الابتزاز أو التعدي أو الإهانة أو السخرية أو أي شكل من أشكال التعامل السلبي. قديماً كانت السخرية من المجتمع السعودي - والخليجي عموماً - علنية وفي غاية الجلالة والوقاحة. كان أيقونة التخلف والجهل والبدائية في الأفلام السينمائية، وفي أطروحات بعض المثقفين العرب، وفي قصائد الشعراء، وفي الصحافة ووسائل الإعلام، بل كان يتم التعدي عليه بالإهانة في بعض الدول ونادراً ما تنصفه قوانينها وأنظمتها؛ لأن هناك ما يشبه حالة تواطؤ عامة ضده وشعور جمعي بأنه يستحق المعاملة الانتقاصية، وفي المقابل لم يكن ذلك المواطن قادراً على الدفاع العلني عن قيمته وحقوقه بالشكل الجيد، ونادراً ما كنا نسمع صوتاً عالياً واثقاً يقارع المنتقصين له. أين كانت المشكلة؟ هل كان الشعور بقيمة الوطن غير قوي وعميق، هل كان ذلك الضعف نتيجة سلبية تولدت فيه بسبب تكرير وضغط فكرة الدونية، هل؟ وهل وهل؟؟ مهما كان قد حدث فإن المرحلة الراهنة كشفت عن مواطن صلب قوي شديد الاعتزاز بذاته وبوطنه، ويمتلك من أساليب الدفاع والمقارعة ما يجعله يتفوق في أي نزال مع أي جهة تعتدي عليه أو تخذل وطنه. ربما كان للظروف التي استجدت وكشفت هشاشة بعض الأوطان التي سقطت بسرعة وتفككت أو غيرها من التي زابت بالكلام طويلاً وانكشف عوارها بأنها ما زالت تعيش عصور التخلف، ربما هذه الأسباب وغيرها جعلت المواطن السعودي يكتشف أي وطن عظيم يمتلكه وأي قوة يستمد أسبابها منه، فأصبح متفوقاً في إسكات الأصوات التي تزايد على وطنه أو تعتدي عليه بأي صيغة.

إنه المواطن السعودي الجديد الذي يحمي وطناً أثبت أنه يبني نفسه بحكمة وعقل واتزان وقوة، بينما كان الآخرون يقذفون ببلدانهم إلى الماضي بالشعارات والمزايدات الكلامية الجوفاء.



كاريكاتير

 إعصار «مكونو» التحالف السقطرى إطماع الإخوان إطماع إيران سالم الهلالي @salemalhilali1 عكاظ	عكاظ نص الحديقة المصدر: جريدة عكاظ الاحد 11 رمضان 1439 هـ - 27 مايو 2018م https://www.okaz.com.sa/article/1644484
 الوقوف للبيع متسول! متسول! الحياة	الحياة AL HAYAT المصدر: جريدة الحياة الاحد 11 رمضان 1439 هـ - 27 مايو 2018م http://www.alhayat.com/article/4583115



الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 12 رمضان 1439 هـ -
28 مايو 2018م

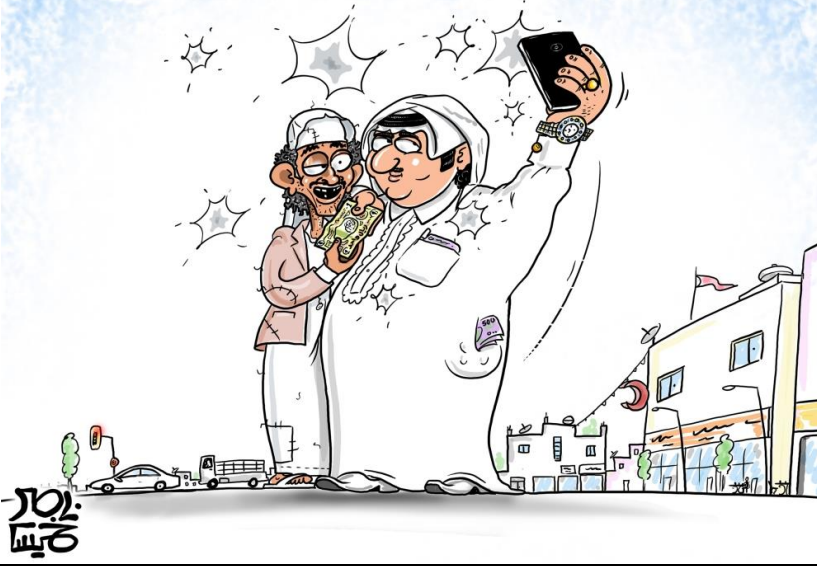
<http://www.alhayat.com/article/4583270>



الريانة

المصدر: جريدة عكاظ
الاثنين 12 رمضان 1439 هـ -
28 مايو 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1644737>



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء
13 رمضان 1439 هـ - 29 مايو
2018م

[http://www.alhayat.com/a
rticle/4583486](http://www.alhayat.com/article/4583486)



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء 13 رمضان 1439 هـ -
29 مايو 2018م

[http://www.aleqt.com/201
8/05/29/article_1394711.
html](http://www.aleqt.com/2018/05/29/article_1394711.html)



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاربعة
14 رمضان 1439 هـ - 30 مايو
2018م

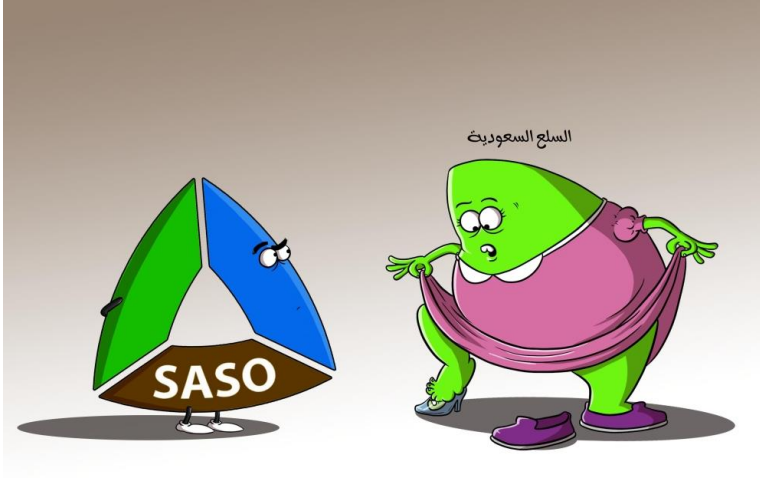
[http://www.alhayat.com/a
rticle/4583485](http://www.alhayat.com/article/4583485)



OKAZ
عكاظ
ليث الحقيقه

المصدر: جريدة عكاظ الاربعة
14 رمضان 1439 هـ - 30 مايو
2018م

[https://www.okaz.com.sa/
article/1645268](https://www.okaz.com.sa/article/1645268)



ماهور
@mahartoon

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الخميس
15 رمضان 1439 هـ - 31 مايو
2018م

<http://www.alhayat.com/article/4583883>



زكي

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الخميس 15 رمضان 1439 هـ -
31 مايو 2018م

http://www.aleqt.com/2018/05/31/article_1396186.html